



أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الأردني وسبل التعافي منها

قسم الدراسات والأبحاث الاقتصادية

جمعية الرخاء لرجال الأعمال

عمان - الأردن

10 صفر 1442 الموافق 2020/09/27

الفهرس

4	كلمتنا:
4	المقدمة:-
7	أهمية الدراسة :-
7	أهداف الدراسة :-
8	محددات الدراسة :-
8	منهجية الدراسة
10	الفصل الأول :- على مستوى الاقتصاد الكلي
10	أولاً :- واقع حال الاقتصاد الأردني ما قبل كورونا :-
13	ثانياً :- دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل جائحة كورونا
14	ثالثاً :- التوقع ما بعد كورونا
17	الفصل الثاني :- على مستوى المالية العامة
17	أولاً :- المالية العامة ما قبل جائحة كورونا
22	ثانياً :- المالية العامة خلال جائحة كورونا



- 26 ثالثاً :- التوقع في المالية العامة ما بعد كورونا.
- 29 رابعاً :- الخلاصة في توقع الإيرادات العامة :-
- 30 أولاً :- التمهيد:-
- 31 ثانياً:- مفهوم السياسة النقدية، وأدواتها :-
- 33 ثالثاً :- أداء السياسة النقدية ما بعد الأزمة المالية 2008.
- 41 رابعاً :- أداء السياسة النقدية خلال جائحة كورونا
- 46 خامساً :- الخلاصة والتوصيات الخاصة في أداء السياسة النقدية.
- 47 الفصل الرابع :- التجارة الخارجية .
- 47 أولاً :- التجارة الخارجية ما قبل جائحة كورونا
- 49 ثانياً :- القطاع الخارجي خلال فترة كورونا.
- 50 ثالثاً :- التوقع ما بعد كورونا في مستقبل القطاع الخارجي.
- 53 رابعاً :- قطاعي الصناعة والزراعة خلال جائحة كورونا.
- 58 خامساً :- فرص تحسين أداء الاقتصاد الأردني على مستوى التجارة الخارجية



كلمتنا:

إيماناً من جمعية الرخاء لرجال الأعمال بهذا الوطن برجاله ونساءه ، بشبابه وشاباته ، بموارده وثرواته ، بقيادته وشعبه ، ولأن لنا من إسمنا (الرخاء) نصيب ، فإننا نتطلع إلى المساهمة الفاعلة في تقديم رؤيتنا الاقتصادية لوطننا الأردن من خلال دراسة متفحصة لواقعنا بالأمس وما حمله من تحديات وصعوبات وواقعنا اليوم وما نمر به من جائحة أكلت الأخضر واليابس ورؤية مستقبلية استشرافية نحو رخاء الأردن الذي نرنو إليه ، يحدونا الأمل بالله أولاً ثم بطاقتنا وقدراتنا في هذا الوطن وبعزيمة أبناءه وبناته .

من هنا قام قسم الدراسات والأبحاث في الجمعية بتقديم هذه الدراسة التي نرجو أن تجد آذاناً صاغية وقلوباً متفتحة وهذا أملنا لأنها خرجت من مخلصين لهذا الوطن يفدونه بالمهج والأرواح وبالله المستعان.

المقدمة:-1

لم ينحصر أثر جائحة كورونا والتي ألفت بظلالها على العالم أجمع على المستوى الصحي لسكان هذا العالم، إنما انعكس ذلك على المستوى الإقتصادي والاقصادي، حيث أدت فترات التعطل في الاقتصاد العالمي إلى خسائر فادحة في بعض القطاعات مثل قطاع الطيران وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم وأثرت الجائحة على معظم القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى إجبار أصحاب العمل على تسريح جزء كبير من العمال، وقلصت حركة التجارة الخارجية للدول على الصعيد الخارجي، وبالرغم من السماح بتدفق السلع والبضائع على نطاق ضيق فقد عملت معظم الدول على منع تصدير الموارد الأولية المستخدمة في انتاج مسلتزمات المجتمع لمواجهة الجائحة

¹ إن جميع البيانات والأرقام الواردة في المقدمة مصدرها :- المؤشرات الأساسية- البنك المركزي الأردني، مقتبسة من دائرة الاحصاءات العامة



من كمادات طبية ومعقمات للأيدي وغيرها، لتجبر الدول المستوردة لتلك السلع على إنتاج وصناعة مستلزماتها الطبية محلياً ولعل هذه أحد النقاط المضيئة للجائحة على مستوى الاقتصاد.

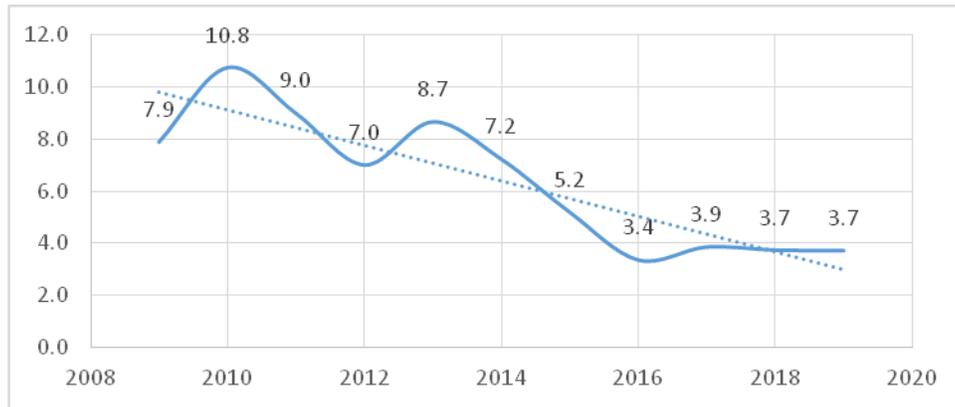
وعلى مستوى معدلات التضخم فيتوقع أن تحقق الاقتصادات المتقدمة انخفاض بحوالي 1.5% في معدلات التضخم لتكون عند 0.4% بنهاية العام 2020 وذلك حسب بيانات الربع الأول من العام لتلك الاقتصادات، أما الاقتصادات الصاعدة فقد تراجعت معدلات التضخم لديها بنسبة تتراوح من 1.5 إلى 4.2%، مما يمهد للاقتصادات النامية بأن تحقق معدلات تضخم ما دون الصفر مئوي، وتعكس معدلات التضخم المتدنية هذه لضعف الطلب الكلي خلال الربع الأول والثاني من العام الحالي، إلى جانب آثار الانخفاض في أسعار الوقود غير المسبوقة التي شهدها العالم خلال فترة الجائحة.

لعله الآن يتبادر في ذهن القارئ، ما هو مدى التأثير الذي سيتعرض له الاقتصاد الأردني من الجائحة في ظل مدى التأثير الكبير على الاقتصادات المتقدمة والناشئة؟

في الحقيقة التي لا يختلف عليها أحد أن الاقتصاد الوطني سوف يتأثر تأثراً سلبياً، كون أن الاقتصاد العالمي في فترة تراجع، وجميع الاقتصادات تتأثر وتؤثر ببعضها، ولكن ما يؤسف لقوله وتوضيحه هو أن الاقتصاد الأردني يعاني ما قبل حدوث جائحة كورونا وعلى جميع الأصعدة، ولا يجب أن يتم تحميل الجائحة مهما بلغ أثرها السلبي، الترهلات والاختلالات المتواجدة في الاقتصاد الأردني، فكما هو واضح من خلال الرسم الآتي، أن الناتج المحلي الإجمالي حقق معدلات نمو ثابتة في العامين 2018، 2019 عند 3.7%، معبراً عن الصعوبة لدى الاقتصاد الأردني في عملية التعافي من التراجع فمنذ العام 2010 والذي سجل معدل نمو يتخطى حاجز 10%، ونمو الناتج المحلي الإجمالي يسجل معدلات نمو متناقصة باستثناء العام

2013، الذي حقق ارتفاعاً عند 8.7% ليعود إلى وتيرة الإنخفاض إلى نهاية العامين 2018، 2019.

الرسم البياني رقم (1):-النمو في الناتج المحلي الإجمالي



وقد حقق الاقتصاد الأردني في العام 2019 (معدل النمو في الناتج المحلي بالاسعار الثابتة) معدل منخفض جداً، عند 0.8%، معبراً عن حالة التباطؤ التي يعيش فيها، كما حققت معدلات البطالة ارتفاعاً ليصل إلى 19.0 في نهاية العام 2019 مقارنة مع 18.6% في نهاية العام 2018.

واستمر الانخفاض في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن في نهاية العام 2019 ليسجل ما مقداره 650 مليون د.أ فقط، مقارنة في 678 مليون د.أ في العام 2018، مقارنة بمستويات تفوق حاجز المليار للأعوام ما قبل 2018؛ حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 1441.1 مليون د.أ في العام 2017.

وعلى جانب المالية العامة واختلالاتها، نلاحظ أن العجزات في الموازنة العامة هو الوضع الطبيعي على مر السنين؛ فقد سجل العجز في الموازنة بعد المنح ارتفاعاً من -727 مليون د.أ

(2.4% كنسبة من الناتج المحلي) في العام 2018 إلى -1.058 مليون د.أ (3.4% كنسبة من الناتج المحلي) في نهاية العام 2019، والأمر ذاته للعجز في الموازنة ما قبل المنح حيث ارتفع من -1.622 مليون د.أ (5.4% كنسبة من الناتج المحلي) في العام 2018 إلى -1.846 مليون د.أ (5.9% كنسبة من الناتج المحلي) في نهاية العام 2019.

كما أن إجمالي الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ارتفع من 26.9 مليار دينار أردني في نهاية العام 2018 وبما نسبته 89.7% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، إلى 28.7 مليار دينار في نهاية العام 2019 وبما نسبته 92.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى جانب القطاع الخارجي فما زال الميزان التجاري يحقق عجزاً بقيمة تفوق الخمس من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل الميزان التجاري عجز بمقدار 6.31 مليار د.أ في نهاية العام 2019، وبما نسبته 20.9% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية.

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية الدراسة في توضيح مدى تأثير الجائحة على الاقتصاد الأردني، وطرح التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تصويب الأوضاع الاقتصادية، وتكمن أهميتها أيضاً في تحليل الأسباب الرئيسية وراء تدهور وتراجع الاقتصاد الأردني .

أهداف الدراسة :-

- 1- تهدف الدراسة لتحليل حال الاقتصاد الأردني في الفترة الممتدة 2015-2019 .
- 2- طرح التنبؤات المتوقعة لمستقبل الاقتصاد الأردني بعد جائحة كورونا.
- 3- الخروج بمجموعة توصيات والتي من شأنها تحسين واقع الحال للاقتصاد الأردني.

محددات الدراسة :-

- 1- عدم توافر أحدث البيانات والمؤشرات للاقتصاد الأردني .
- 2- صعوبة التنبؤ بشكل عام، نظراً للتقلبات السلبية أو الايجابية التي تؤثر على أداء الاقتصاد.
- 3- الافتراض المتوقع لحدوث موجه أخرى لجائحة كورونا خلال الربع الأخير من العام الحالي، يحد بصورة كبير من تحري الدقة في التنبؤ .

منهجية الدراسة

سوف يتم دراسة أثر الجائحة على جميع أبعاد الاقتصاد الأردني ومن خلال المنهجية الآتية :-

الفصل الأول :- على مستوى الاقتصاد الكلي ويتم من خلاله :-

- 1- دراسة واقع الحال للاقتصاد الأردني ما قبل جائحة كورونا، الناتج المحلي الإجمالي ، معدلات التضخم، معدلات البطالة، حجم التداول في سوق عمان المالي.
- 2- دراسة مدى تأثير جائحة كورونا على مستوى الاقتصاد الكلي .
- 3- التنبؤ لمستقبل الاقتصاد الأردني ما بعد الجائحة 2021 على مستوى الاقتصاد الكلي .

الفصل الثاني :- على مستوى المالية العامة (السياسة المالية) :-

- 1- دراسة واقع الحال لأبرز مكونات المالية العامة ما قبل حدوث جائحة كورونا، الإيرادات العامة، النفقات العامة، عجز الموازنة قبل/بعد المنح .
- 2- دراسة مدى تأثير جائحة كورونا على المالية العامة (إيرادات ونفقات ومديونية).
- 3- توقعات حال المالية ما بعد جائحة كورونا 2021.
- 4- الخلاصة في توقع المالية العامة .

الفصل الثالث :- على مستوى القطاع النقدي (السياسة النقدية) :-

- 1- تمهيد عن السياسة النقدية
- 2- مفهوم السياسة النقدية، وأدواتها.
- 3- دراسة أداء السياسة النقدية في الأردن، ما بعد الأزمة المالية 2008.
- 4- دراسة أداء السياسة النقدية ما بعد جائحة كورونا.
- 5- الخلاصة والتوصيات الخاصة في أداء السياسة النقدية.

الفصل الرابع على مستوى القطاع الخارجي :

- 1- دراسة واقع الحال لجوانب القطاع الخارجي ما قبل حدوث جائحة كورونا، جانب الصادرات، المستوردات، الميزان التجاري
- 2- دراسة أثر جائحة كورونا على مستوى القطاع الخارجي .
- 3- التنبؤ في مستقبل القطاع الخارجي ما بعد جائحة كورونا 2020 .
- 4- قطاعي الصناعة والزراعة خلال فترة جائحة كورونا
- 5- فرص تحسين أداء الاقتصاد الأردني على مستوى التجارة الخارجية.

الفصل الأول :- على مستوى الاقتصاد الكلي .

أولاً :- واقع حال الاقتصاد الأردني ما قبل كورونا :-

عانى الاقتصاد الأردني دورة انكماش طويلة وعميقة ما قبل كورونا، فكما تم التوضيح في الرسم البياني رقم (1) الوارد في المقدمة فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي في تراجع ما بعد العام 2008، وتعود حالة التدهور للاقتصاد الأردني في العقد الأخير إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية، فعلى صعيد العوامل الخارجية :- فقد حدثت عدة تغيرات على مستوى الإقليم في العقد الأخير أثرت بصورة أو بأخرى في أداء الاقتصاد الأردني، بسبب الموقع الجغرافي للمملكة الأردنية والتي تشهد تقلبات سياسية وأمنية، فيحد المملكة من الشمال سوريا، ومن الشرق العراق، ومن الغرب فلسطين المحتلة - وعاصمتها الأبدية القدس - ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية التي تُعد المتنافس الوحيد للصادرات والمستوردات الأردنية.

أما فيما يخص العوامل الداخلية فهي تتمثل في إدارة الاقتصاد الأردني، فيمكن وصف العقد الأخير في **التخبط في القرارات الاقتصادية**، فقانون ضريبة الدخل والمبيعات تم تعديله مرتين خلال خمس سنوات، كما تم تعديل قانون الاستثمار، وتعديل قانون الضمان الاجتماعي وغيرها من القوانين التي تم تعديلها.

وتبقى العوامل الداخلية (سوء إدارة الاقتصاد الأردني) مؤثرة بصورة أكبر على ضعف الأداء ويجب أن يتم تحسينها وتجويدها، بدلاً من التباكي وتحميل الظروف الإقليمية المسؤولية الكاملة عن الحالة التي يعيشها الاقتصاد الأردني؛ فجميع الظروف السياسية والإقليمية، والظروف الاقتصادية الخارجية التي تؤثر في الاقتصاد الأردني، يمكن الحد من أثارها السلبية المختلفة، بل أنه يمكن تحويل التحديات إلى فرص واعدة، في ظل وجود إدارة حقيقة تُدير المنظومة الاقتصادية بشكل كفؤ وفعال، وهجرة العمالة السورية إلى الأردن أكبر برهان (أنظر الدراسة الصادرة عن جمعية الرضاء :- أثر العمالة الوافدة على سوق العمل الأردني). وفي الجدول الاتي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة من 2014-2019.

الجدول رقم (1) :- التغيرات في أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي 2014-2019

حجم التداول في سوق عمان المالي ⁵	معدلات البطالة ⁴	معدل التضخم م ³	نسبة المساهمة بالناتج المحلي بأسعار الاساس الجارية				الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ²			مليون د.ا	العام
			مساهمة قطاع الزراعة	مساهمة قطاع الصناعة	مساهمة قطاع البنى التحتية	مساهمة قطاع الخدمات	نصيب الفرد من الناتج (بالدينار)	النمو	القيمة		
2263.4	11.9	2.9	4.5%	24.1%	5.3%	66.0%	2.890	6.6	25437.1	2014	
3417.1	13	-0.9	5.0%	23.6%	5.3%	65.9%	2.824	5.8	26925.1	2015	
2329.5	15.3	-0.8	5.1%	22.8%	5.6%	66.5%	2.840	3.4	27829.6	2016	
2926.2	18.3	3.3	5.4%	22.7%	5.5%	66.3%	2.875	3.9	28903.3	2017	
2319.3	18.6	4.5	5.5%	22.6%	5.4%	66.3%	2.908	3.7	29984.2	2018	
1585.4	019.	0.8	5.6%	22.6%	5.3%	66.4%	2.946	3.7	31098.7	2019	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، في السنوات ما بعد العام 2014 يحقق معدلات نمو متناقصة تدريجياً، حيث انخفض النمو من 6.6% من العام 2014 إلى 3.7 في العام 2019، ونما ناتج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة متواضعة بمقدار 1.9% فقط عن كامل الفترة من العام 2014-2019.

وإستمر قطاع الخدمات في المحافظة على أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بما يفوق 65% عن كامل الفترة، الأمر ذاته ينطبق على نسبة مساهمة قطاع

² دائرة الاحصاءات العامة - الناتج المحلي الإجمالي المفصل

³ البنك المركزي الأردني-المؤشرات الاقتصادية السياسية

⁴ دائرة الاحصاءات العامة- مؤشرات البطالة والعمالة

⁵ البنك المركزي الأردني- النشرة الاحصائية الشهرية- حجم التداول في سوق عمان المالي

البنى التحتية الذي حافظ على نسبة مساهمته بما يفوق 5.3% عن الفترة ذاتها، أما قطاع الصناعة فقد حقق انخفاض مستمر ما بعد العام 2014 والذي ساهم فيه القطاع بنسبة 24.1% ليكون عند 22.6% في العام 2019، في حين حقق قطاع الزراعة نسبة نمو بمقدار 1% تقريباً عن إجمالي الفترة 2014-2019، حيث ارتفع من 4.5% إلى 5.6%.

وعليه، يستمر الاختلال في نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فمن أبرز مقومات الامن الغذائي هي قطاعي الصناعة والزراعة، ويمتلك الأردن أرض خصبة للزراعة، كما يُمكن زيادة نسبة مساهمة قطاع الزراعة وتشجيعه، في حالة وجود قرارات اقتصادية صائبة .

في حين سجلت معدلات التضخم معدلات سالبة في العامين 2015 و 2016 ويعكس المعدل السلبي للتضخم حالة الانكماش والتراجع التي مر بها الناتج المحلي الإجمالي، كما يعبر عن ضعف الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، وسجلت معدلات البطالة قفزات متسارعة ومنتتالية ما بعد العام 2014 حيث حققت ارتفاع من 11.9% في العام 2014 إلى 15.3% في العام 2016 لتستمر في الإرتفاع لتبلغ إلى 19.0% في العام 2019، وشهدت الفترة ذاتها تراجع في حجم التداول في سوق عمان المالي من 3.4 مليار د.أ في العام 2015 إلى 1.5 مليار د.أ فقط في العام 2019.

وعليه وكما تم التوضيح أعلاه فإن الاقتصاد الأردني، على مستوى المؤشرات الأساسية الكلية في حالة من التباطؤ والتراجع ما قبل ظهور تداعيات فايروس كورونا المُستجد.

وهذا لا يعني أن الجائحة لن تلقي بظلالها السلبية على الاقتصاد، بل سوف تنعكس على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة نسب البطالة والحد من كفاءة السياسة المالية والسياسة النقدية، وغيرها، ولكن ما يجب التنويه إليه أنه مهما بلغ التأثير السلبي لجائحة كورونا على الاقتصاد

الأردني، ، فإن هذا التأثير كان من الممكن أن يكون بصورة أقل بكثير لو كان الاقتصاد الأردني مُداراً بصورة أكثر دقة وكفاءة وفعالية، فتأثير الأزمات الاقتصادية على الاقتصادات القويّة، أقل من تأثير الأزمة على الاقتصادات المترهلة والتي تعاني من اختلالات هيكلية متأصلة.

ثانياً :- دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل جائحة كورونا.

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بمقدار 1.3% في الربع الأول من العام 2020 مقارنة بالربع الأول من العام 2019، وذلك حسب التقديرات الأولية الربعية للناتج المحلي الإجمالي الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة بتاريخ السابع من تموز للعام الحالي، وقد انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بمقدار 0.61% في النصف الأول من العام 2020 مقارنة بالنصف الأول من العام 2019، وساهم في ذلك الإنخفاض بشكل رئيسي مجموعة النقل حيث انخفضت بمقدار 0.99 نقطة مئوية، والوقود والإنارة بمقدار 0.70 نقطة مئوية، اللحوم والدواجن بمقدار 0.21 نقطة مئوية، في حين سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً خلال الربع الأول من العام 2020 بمقدار 0.3% ليكون معدل البطالة عند 19.3% وذلك حسب أحدث البيانات الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، في حين سجل حجم التداول في سوق عمان المالي انخفاضاً للنصف الأول من العام الحالي مقارنة بالنصف الأول من العام 2019، حيث بلغ حجم التداول 517 مليون د.أ خلال النصف الأول من العام 2020، مقارنة مع 577 مليون د.أ خلال النصف الأول من العام 2019، ويعود ذلك إلى تعليق التداول في بورصة عمان من تاريخ 2020-3-17 إلى 2020-5-10 بسبب تداعيات جائحة كورونا.

ثالثاً :- التوقع ما بعد كورونا

يتوقع حدوث انكماش للاقتصاد الأردني في العام الحالي، لتسجل معدلات النمو تراجعاً بمقدار 3.5% عن العام 2019، ومن المرجح أن يحقق النمو في الناتج المحلي الإجمالي نمواً في العام 2021 ما نسبته 2.5% وذلك بحسب توقعات البنك الدولي للاقتصاد الأردني، بعدما كان من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3.2% للعام 2020، ونمواً بمقدار 3.3% عن العام 2021، وفق تقديرات فريق البحث من خلال السلاسل الزمنية لعشر سنوات، كما هو موضح من خلال الجدول الآتي:-

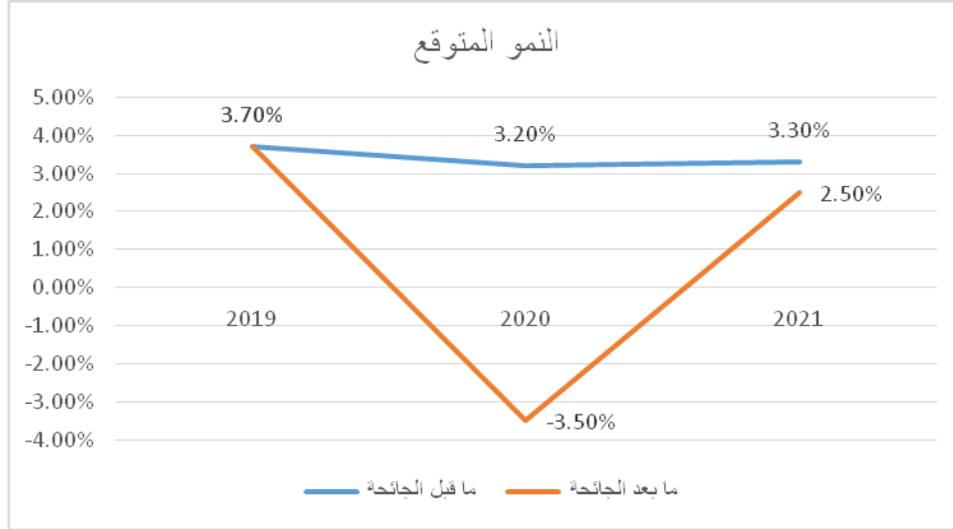
الجدول رقم (2) :- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

النمو المتوقع		الناتج المحلي الإجمالي المتوقع		بالمليون د.أ
ما قبل الجائحة	ما بعد الجائحة	ما قبل الجائحة ⁶	ما بعد الجائحة	
3.70%	3.70%	31098.7	31098.7	2019
-3.50%	3.20%	30010.2	32098.74	2020
2.50%	3.30%	30760.5	33148.92	2021

⁶ وفق تقديرات فريق البحث حسب السلاسل الزمنية لمدة 10 سنوات

ويوضح الرسم الآتي نسب النمو المتوقعة للنتائج ، ما قبل وما بعد حدوث جائحة كورونا.

الرسم البياني رقم (2):- النمو المتوقع



ويتوقع أن ترتفع نسبة البطالة بنسبة 6.7% لعام 2020 ولتكون بالمجمل عند 25.7% في بداية العام القادم، وتم التوقع بناءً على مدة التوقف لكل قطاع ونسب التشغيل التي يمتلكها كل قطاع

⁷ بناءً على فترة التوقف لكل قطاع ونسب التشغيل التي يمتلكها

الجدول رقم (3) نسب التشغيل للقطاعات⁸

نسبة التشغيل	القطاع	
1.70	الزراعة والحراجه وصيد الاسماك	1
0.90	التعدين واستغلال المحاجر	2
10.20	الصناعات التحويلية	3
0.90	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	4
0.20	إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات ومعالجتها	5
6.00	التشييد	6
15.40	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات	7
7.80	النقل والتخزين	8
2.40	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	9
1.80	المعلومات والاتصالات	10
2.00	أنشطة المالية والتأمين	11
0.50	الأنشطة العقارية	12
2.20	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	13
1.50	أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	14
24.80	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	15
12.80	التعليم	16
5.00	أنشطة الفنون والترفيه والترفيه	17
2.60	الأنشطة الخدمية الأخرى	18
0.50	أنشطة الأسر المعيشية كاصحاب العمل	19
0.30	أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية	20

⁸ دلالة الاحصاءات العامة

الفصل الثاني :- على مستوى المالية العامة

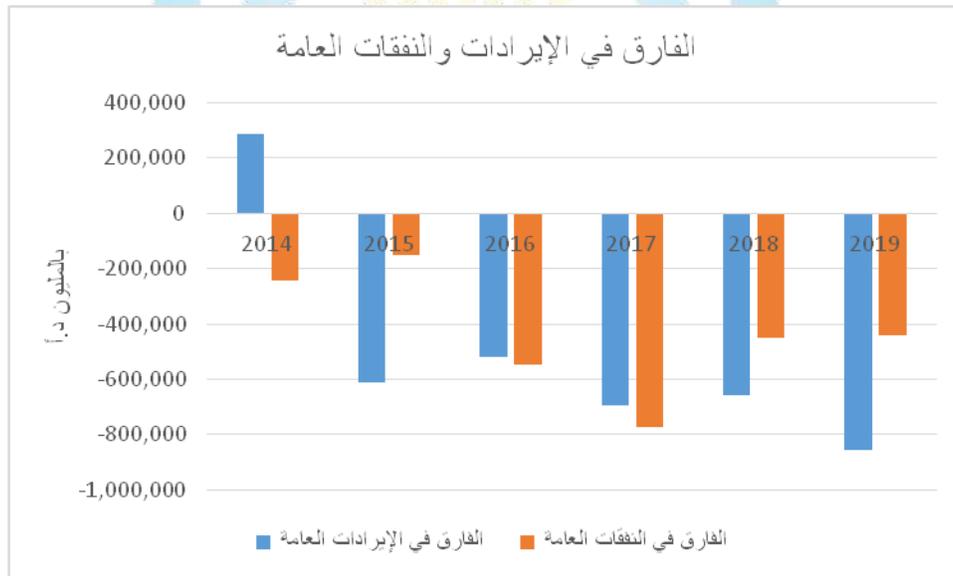
أولاً :- المالية العامة ما قبل جائحة كورونا

تعاني الموازنة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية من عدة اختلالات هيكلية متأصلة فيها ما قبل جائحة كورونا ومنها:

ضعف التخطيط المالي

حيث أن الفارق بين الفعلي والمقدر في الإيرادات والنفقات العامة يسجل أرقام سلبية وحقت ارتفاعات هائلة ما بعد العام 2016، ويوضح الرسم الآتي الفارق للفترة الممتدة 2014-2019.

الرسم البياني رقم (3) الفارق بين المُقدر والفعلي للنفقات والإيرادات العامة

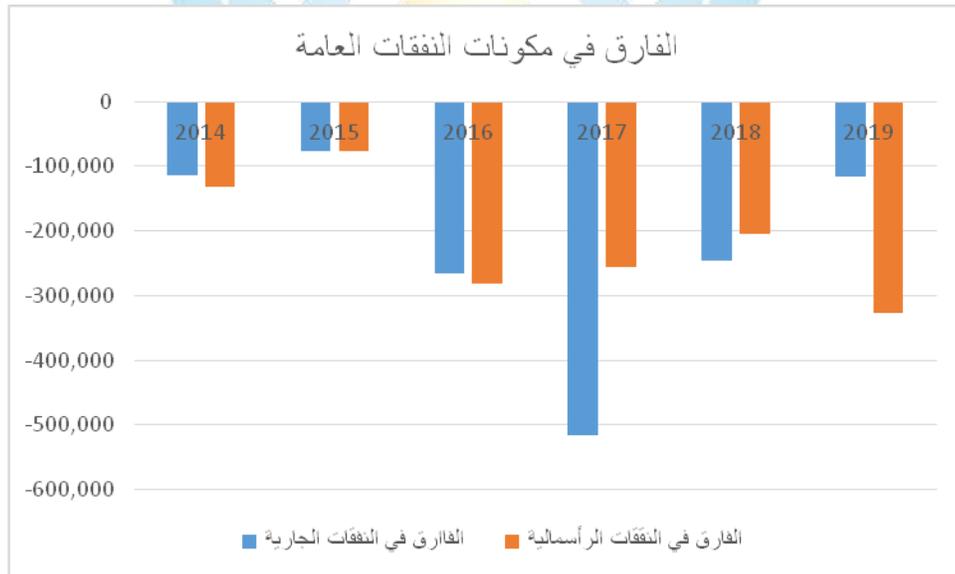


النفقات العامة :- سجلت النفقات العامة فارق سلبي في العام 2014 عند 245 مليون د.أ، كما هو موضح من الرسم أعلاه، وليستمر الفارق السلبي في النمو لغاية العام 2019 الذي سجل فارق سلبي عند ما قيمته 433 مليون د.أ، مسجلاً انخفاضاً عن العامين 2016 و 2017 اللذان سجلا فارقاً سلبياً عند 547 مليون د.أ و 773 مليون د.أ على التوالي .

وبالطبع يعود ذلك إلى الفوراق السلبية التي تسجلها النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، حيث سجلت النفقات الجارية فارقاً سلبياً مرافقاً له نمو متزايد في الفترة الممتدة 2014-2017، حيث بلغ الفارق السلبي في النفقات الجارية عند ما قيمته 114 مليون د.أ في العام 2014 مقارنة فيما قيمته 516 مليون د.أ عن العام 2017، ومن ثم تناقص الفارق السلبي في العامين 2018 و 2019 عند ما قيمته 246 مليون د.أ و 115 مليون د.أ على التوالي .

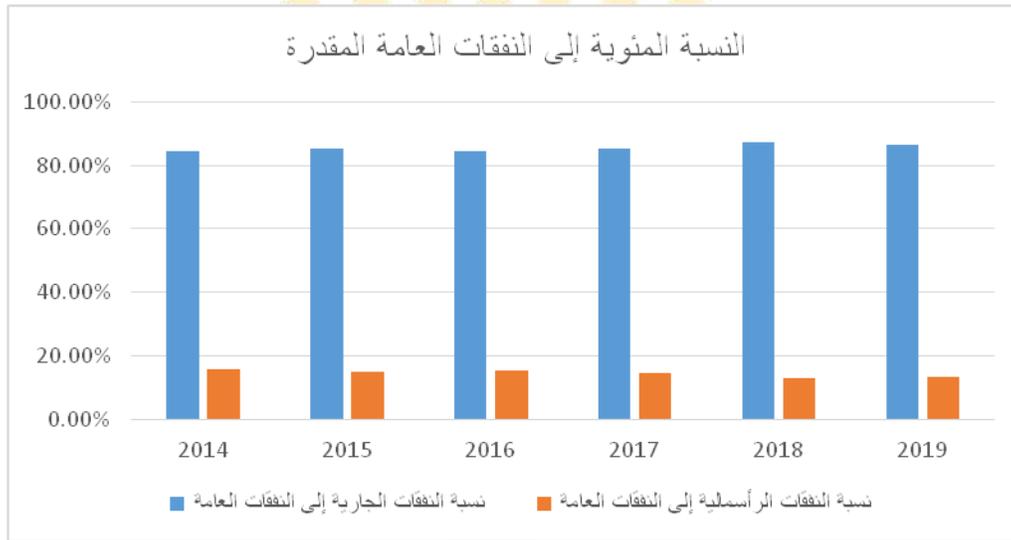
أما النفقات الرأسمالية فقد أظهرت تضاعف الفارق السلبي أكثر من أربع مرات في الفترة الممتدة من العام 2015 إلى العام 2019، حيث سجلت في العام 2015 ما قيمته 76 مليون د.أ كفارق سلبي مقارنة مع 327 مليون د.أ عن العام 2019، كما هو موضح من خلال الرسم الآتي :-

الرسم البياني رقم (4) الفارق في النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية



إن أبرز ما يهدد جانب النفقات العامة على وجه الخصوص والمالية العامة بشكل عام هو تسجيل فارق سلبي في النفقات الجارية بقيمة كبيرة، حيث أن النفقات الجارية تشكل ما نسبته الـ 84 % من إجمالي النفقات العامة، على العكس تماماً فإن تسجيل فارق سلبي لدى النفقات الرأسمالية، حيث يعبر عن زيادة قيمة الانفاق الفعلي عن الإنفاق المقدر للمشاريع الرأسمالية. ويوضح الرسم الآتي نسبة كل من النفقات الجارية والرأسمالية إلى إجمالي النفقات العامة .

الرسم البياني رقم (5) نسبة النفقات الجارية والرأسمالية إلى إجمالي النفقات



أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة فحالتها كحال النفقات، ولكن مع وجود اختلاف في قيم فوارق سلبية أعلى ما بعد العام 2014.

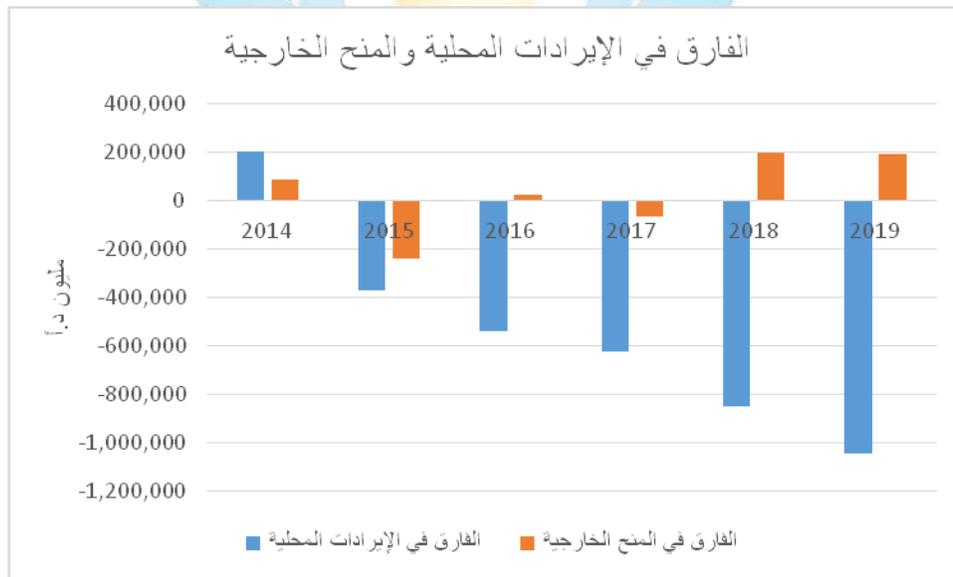
الإيرادات العامة :- حققت الإيرادات العامة فارق ايجابي عند 285 مليون د.أ في العام 2014 فقط، ولتسجل فارق سلبي أي تحقق إيرادات أقل من المتوقع في العام 2015 عند 611 مليون د.أ، لتستمر الزيادة في هذا الفارق ليكون عند ما قيمته 855 مليون د.أ في العام 2019 (انظر الرسم رقم 3) ويعود السبب في تسجيل الإيرادات العامة فوارق سلبية، إلى الاختلال الواضح فيما يتعلق بجانب الإيرادات المحلية والتي تضم الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وسجلت

الإيرادات الضريبية فارق ايجابي لعام 2014 عند 200 مليون د.أ، ومن ثم لتبدأ في تسجيل فوارق سلبية متزايدة منذ العام 2015 الذي سُجل فيه فارق سلبي في الإيرادات المحلية عند 369 مليون د.أ، مروراً إلى العام 2017 الذي سجل فارق سلبي بقيمة 624 مليون د.أ، وليكون الفارق السلبي بقيمة 851 مليون د.أ عن العام 2018، وليتخطى الفارق السلبي حاجز المليار دينار في العام 2019 حيث سجل ما قيمته مليار وأربعة وأربعون مليون دينار .

وتجدر الإشارة إلى أن الفارق السلبي في الإيرادات الضريبية تضاعف أكثر من 15 مرة في الفترة الممتدة من العام 2014 - 2019، حيث أنه تم تسجيل فارق سلبي في الإيرادات الضريبية في العام 2014 عند ما قيمته 39 مليون د.أ مقارنة في 592 مليون د.أ في العام 2019 .

كما أن التذبذب الواضح في المنح الخارجية، له دور في تسجيل فوارق سلبية في الإيرادات العامة حيث تأتي أعلى من المتوقع في عام 2014 بواقع 85 مليون د.أ، وبالتالي يتم زيادة قيمتها المقدرة في العام 2015، لتأتي أقل من المتوقع في العام 2015 بواقع -241 مليون د.أ، وهكذا دواليك لغاية العام 2018 و 2019 لتسجيل قيمة فعلية أعلى من المتوقعة عند 194 مليون د.أ و 188 مليون د.أ على التوالي .

الرسم البياني رقم(6) الفارق بين المُقدر والفعلي لمكونات الإيرادات العامة



العجز في الموازنة :- وفي المحصلة فقد تضاعف العجز في الموازنة العامة ما بعد المنح والمساعدات الخارجية في الفترة الممتدة من العام 2014 إلى العام 2019، حيث ارتفع العجز من 583 مليون د.أ في العام 2014 مقابل 1.057 مليون د.أ في العام 2019، وقد حقق العجز في الموازنة العامة انخفاضاً ضئيلاً في عام 2017 ، واستمر العجز ما قبل المنح في تخطي حاجز 1.800 مليون د.أ في عدة سنوات كان اخرها 2019، كما هو موضح من خلال الرسم الآتي :-

الرسم البياني رقم(7)



إن أبرز ما يهدد المالية العامة في المملكة، هو أن العجز في جانب الإيرادات المحلية ضخم جداً ويحقق معدلات نمو متزايدة بصورة كبيرة ويعود ذلك إلى أمرين :-

الأول هو أنه يتم تقدير الإيرادات العامة في الموازنة العامة بأعلى من المتوقع أن يتم تحصيله، ويتم ذلك عن قصد من أجل تبرير الموافقة على موازنة النفقات العامة للدولة،

والأمر الثاني أن هناك عدم كفاءة وخلل فني واضح في تقدير الموازنة العامة وخصوصاً جانب الإيرادات المحلية،

ويندرج تحت هذا البند عدة أسباب من ضمنها:-

- عدم كفاءة التحصيل الضريبي بسبب ضعف كفاءة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
- بالإضافة إلى التهرب الضريبي الذي يزداد مع انعدام ثقة المكلف في الحكومة التي عدلت القانون مرتين في أقل من 6 سنوات. وللإطلاع أكثر على بنود الموازنة العامة واختلالاتها، أنظر دراسة بعنوان (دراسة تحليلية وتوصيات لموازنة 2020)⁹ الصادرة عن جمعية الرخاء لرجال الأعمال، والتي انتهت بعدد من التوصيات من أهمها :-

- 1- زيادة الدقة في تقديرات الموازنة العامة.
- 2- رفع كفاءة التحصيل الضريبي.
- 3- عدم الاعتماد على المنح الخارجية، وذلك لأن المنح الخارجية، مرتبطة بعدة عوامل غير اقتصادية.
- 4- زيادة نسبة مساهمة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات .

ثانياً:- المالية العامة خلال جائحة كورونا.

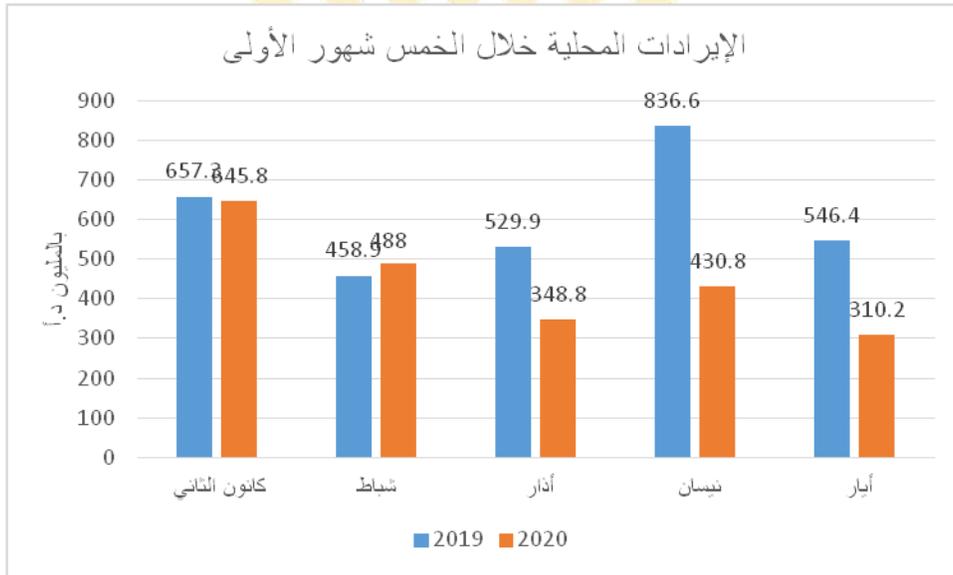
الإيرادات العامة :-

وصلت الإيرادات المحلية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 إلى ما قيمته 2,223.8 مليون د.أ، مقابل 3,029.0 مليون د.أ خلال نفس الفترة من عام 2019، أي انخفاض بلغ 805.2

⁹ https://rakhaa.org/sites/default/files/mwzn_2020_thlyl_wtwsyt.pdf

مليون، وبما نسبته 26%، وذلك حسب ما جاء وفق أحدث نشرة شهرية صادرة عن وزارة المالية (حزيران) 2020، وقد جاء هذا الإنخفاض في الإيرادات المحلية نتيجة لإنخفاض الإيرادات الضريبية بحوالي 116.3 مليون د.أ وانخفاض حصيلة الإيرادات غير الضريبية بسبب تمديد فترة تقديم الاقرارات الضريبية وكذلك بسبب الحظر الكامل والجزئي وتعطل بعض الدوائر الحكومية بحوالي 688.9 مليون د.أ

الرسم البياني رقم(8)



وجاء هذا الإنخفاض في الإيرادات الضريبية بشكل رئيسي محصلة انخفاض حصيلة الضريبة العامة على الدخل والأرباح بما قيمته 93 مليون د.أ أو ما نسبته 14.7% وإنخفاض حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بحوالي 21.9 مليون د.أ أو ما نسبته 67.9% وارتفاع الضريبة العامة على (السلع والخدمات) بما قيمته 17.3 مليون د.أ أو ما نسبته 1.5% .

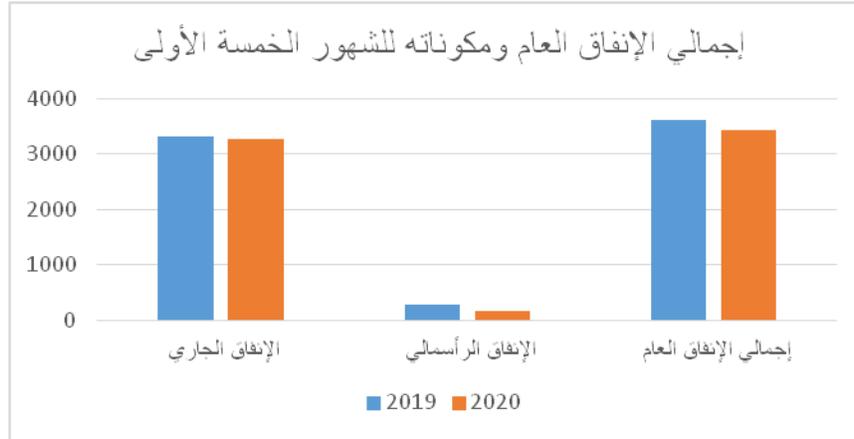
كما جاء الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيسي نتيجة لإنخفاض (الإيرادات المختلفة) بحوالي 393.2 مليون د.أ وانخفاض حصة إيرادات (بيع السلع والخدمات) بحوالي 170.9 مليون د.أ وانخفاض حصة إيرادات (دخل الملكية) بحوالي 124 مليون د.أ وانخفاض حصة العائدات التعاقدية بحوالي 0.8 مليون د.أ

كما بلغت المنح الخارجية خلال الشهور الخمس من عام 2020 ما مقداره 113.5 مليون د.أ، مقابل 90.5 مليون د.أ خلال نفس الفترة من عام 2019، أي بارتفاع بلغ حوالي 23 مليون د.أ أو ما نسبته 25.4% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي .

الإنفاق العام :-

أما فيما يتعلق بشق النفقات العامة ومكوناتها فقط بلغ إجمالي الإنفاق خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 حوالي 3,431.6 مليون د.أ مقابل 3,603.6 مليون د.أ خلال نفس الفترة من عام 2019 مسجلاً بذلك إنخفاضاً بمقدار 172 مليون د.أ أو ما نسبته 4.8%، وقد جاء هذا الإنخفاض في إجمالي الإنفاق نتيجة انخفاض الإنفاق الجاري خلال الخمسة شهور الأولى من العام 2020 من 3,374.1 مليون د.أ إلى 3,315.9 مليون د.أ خلال نفس الفترة من عام 2019، مسجلاً بذلك إنخفاض بمقدار 41.8 مليون د.أ أو ما نسبته 1.3% تقريباً، كما أن هناك انخفاض في الإنفاق الرأسمالي، حيث بلغ حوالي 157.5 مليون د.أ خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 مقارنة في 287.7 مليون د.أ عن الفترة ذاتها من عام 2019، مسجلاً انخفاضاً بمقدار 130.2 مليون د.أ وبما نسبته 45.3% .

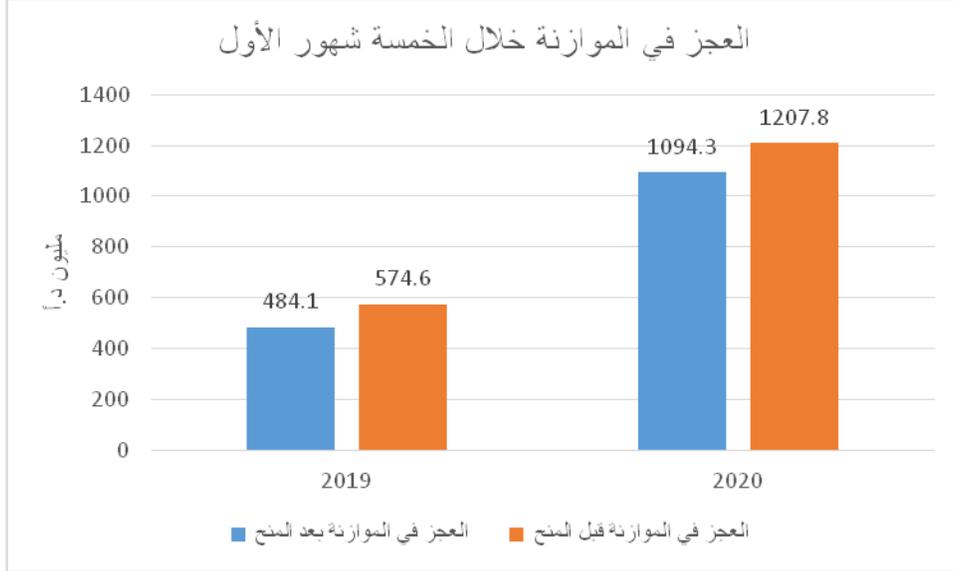
الرسم البياني رقم (9)



العجز في الموازنة :-

أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 بعد المنح حوالي 1,094.3 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 484.1 مليون د.أ خلال نفس الفترة من عام 2019، أما فيما يتعلق بالعجز ما قبل المنح الخارجية فقد بلغ حوالي 1,207.8 مليون د.أ خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2020 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 574.6 مليون د.أ خلال نفس الفترة من عام 2019، نتيجة تاخر توريد مستحقات ضريبة الدخل عن العام 2019.

الرسم البياني رقم (10)



ثالثاً :- التوقع في المالية العامة ما بعد كورونا.

في الحقيقة إن التوقع في كل من قطاعي المالية العامة، والقطاع النقدي (السياسة النقدية) من أبرز المحددات التي تواجه فريق البحث، فمن الممكن حدوث ظرف غير متوقع وغير مرتبط بالمؤشرات والأرقام الاقتصادية، يجعل جميع التوقعات في مهب الريح، خاصة فيما يتعلق بجانب الإيرادات العامة.

وفي ظل وجود هذا المحدد، يكمن الدور المنوط على عاتق الباحثين، وعليه سوف يتم توقع مدى تأثير جائحة كورونا على الإيرادات العامة لسنة 2020 بناءً على المنهجية العلمية الآتية :

المنهجية العلمية المتبعة في توقع الإيرادات العامة :-

المعطيات :-

1- إن الإيرادات العامة المتوقعة لعام 2020 قُدرت بما قيمته 8560.8 مليون

2- الإيرادات العامة المتحققة خلال الخمس شهور الأولى من العام 2020 بلغت ما قيمته 2337.3 مليون

مليون

وبالتالي تم تقسيم الإيرادات العامة المتوقعة لعام 2020 على عدد شهور السنة لمعرفة الإيرادات العامة المتوقعة لكل شهر :-

$$8560.8 \text{ million} / 12 \text{ month} = \underline{713.4 \text{ million per month}} =$$

ومن ثم تقسيم الإيرادات العامة المتحققة فعلياً خلال الخمس شهور الأولى، على شهور الفترة ذاتها، لمعرفة الإيرادات العامة الفعلية لكل شهر :-

$$2337.3 \text{ million} / 5 \text{ month} = \underline{467.4 \text{ million per month}} =$$

نلاحظ إن الإيرادات العامة المتوقعة لكل شهر قدرت بما قيمته 713.4 مليون، في حين في ظل جائحة كورونا تم تحقيق 467.4 مليون دينار فقط لكل شهر بسبب الإغلاقات ما بعد منتصف آذار .

وتُشير توجهات الحكومة إلى عدم فرض حظر شامل وإغلاقات قادمة، لمواجهة الموجة الثانية من انتشار المرض-لا قدر الله- وتم حصر الاغلاقات على المنشآت والأحياء السكنية التي نفشى فيها الفايروس .

وتبقى الإيرادات العامة بحاجة إلى بعض من الوقت من أجل العودة إلى تحصيل كما هو مقدر، خصوصاً مع وجود عدة قرارات وإجراءات وقائية نتيجة نفشى المرض بصورة كبيرة، وكان آخر هذه القرارات اغلاق صالات المطاعم وأغلاق المقاهي اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2020-9-17.

وعليه يتوقع أن تتحسن الإيرادات العامة للمملكة للفترة الممتدة من بداية شهر حزيران إلى نهاية كانون الثاني بما نسبته 17% تقريباً عما كانت عليه في الخمس شهور الأولى من العام 2020، وبالتالي يتوقع تكون الإيرادات العامة لكل شهر من هذه الشهور بما قيمته لا تتجاوز 550 مليون د.أ. وبناءً على ما ورد أعلاه فإن الإيرادات العامة المتوقعة في ظل جائحة كورونا تساوي :-

الإيرادات المتحققة في الخمس شهور الأولى + (الإيرادات العامة المتوقعة لكل شهر * عدد الشهور المتبقي من السنة)

$$= 2337.3 \text{ million} + (550 \text{ million} * 7 \text{ month})$$

$$= 2337.3 \text{ million} + 3850.0 \text{ million} = 6187.3 \text{ million}$$

إن الإيرادات العامة المتوقعة في نهاية العام 2020 بسبب جائحة كورونا ستكون 6187.3 مليون د.أ، أي أقل من المتوقع بما قيمته 2373.5 مليون د.أ وبما نسبته 27.7% ولا يقتصر الإنخفاض في المالية على جائحة كورونا، فهناك انحراف ما بين المقدر وما بين الفعلي في الإيرادات العامة لفترة معظم السنوات، ولا يمكن إغفال هذا الانحراف. وتوضح السلسلة الزمنية الممتدة الآتية للفترة الممتدة 2014-2019 الانحراف المعياري في تقدير الإيرادات العامة والنفقات.

AVG	2019	2018	2017	2016	2015	2014	نسبة مئوية
-6.20%	-9.94%	-7.73%	-8.54%	-6.84%	-8.26%	4.09%	انحراف الإيرادات العامة ما قبل كورونا
-4.98%	-4.79%	-5.01%	-8.64%	-6.44%	-1.95%	-3.03%	انحراف النفقات العامة ما قبل كورونا

وكما أن النفقات العامة تحقق انحرافات سلبية، عن الفترة ذاتها بما متوسطة -4.98%، ولا يعد هذا الانحراف ذو دلالة سلبية كما الانحراف في الإيرادات العامة كما تم الإيضاح من خلال الجزء الأول من هذا الفصل .

رابعاً :- الخلاصة في توقع الإيرادات العامة :-

يتوقع أن تنخفض الإيرادات العامة في نهاية العام 2020 بما نسبته 34% تقريباً، وتم احتسابها على النحو الآتي :-

توقع الإنخفاض في الإيرادات العامة في نهاية 2020 = 34%

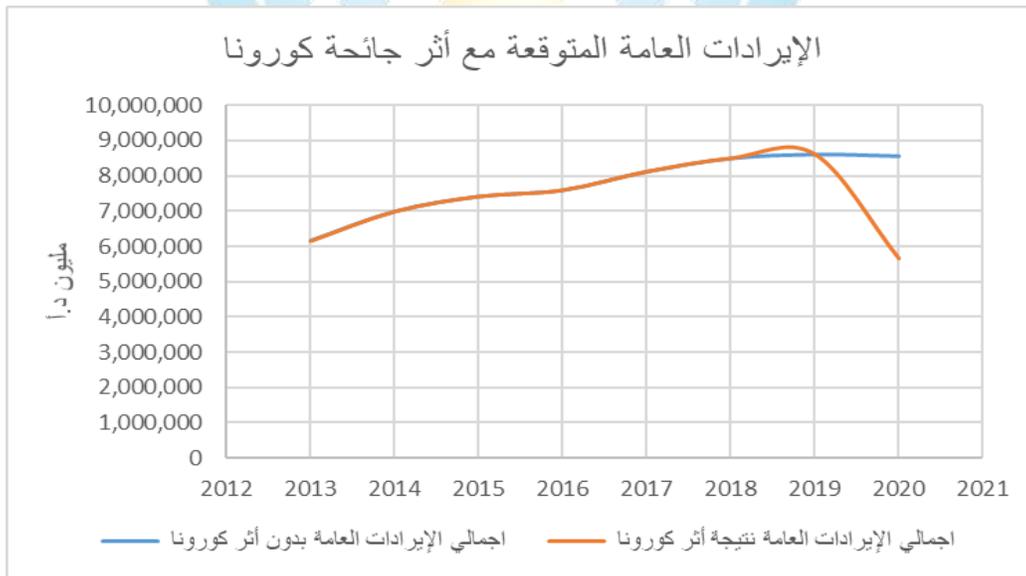
نسبة الإنخفاض في الإيرادات العامة الناتجة عن جائحة كورونا: 27.7%

+

متوسط نسبة الإنحراف المعياري (نسبة الإنخفاض الدورية) : 6.20%

توقع الإيرادات العامة في نهاية العامين 2020 و 2021 .

الرسم البياني رقم (11)



يوضح الشكل أعلاه أن الإيرادات العامة المقدرة ما بعد كورونا ستخفّض مع نهاية العام 2020 بما مقداره 2910.6 مليون دينار، وبنسبة 34%

2373.5 مليون من الإنخفاض وبنسبة 27.2% ناتج عن الجائحة و 537 مليون دينار وبنسبة 6.2% يعود إلى عدم الدقة في الموازنة.

الفصل الثالث السياسة النقدية :-

أولاً :- التمهيد:-

تختلف طبيعة تناول عنوان هذا الفصل عن الفصول الأخرى، بسبب أن السياسة النقدية لها خصوصيتها، وطبيعتها المختلفة، فتعبّر السياسة النقدية بشكل عام وبسيط عن الإجراءات التي يتم اتخاذها بما تستلزم ظروف ومتطلبات الدورة الاقتصادية ففي حالات الإنكماش والتراجع والركود والكساد يتم تطبيق نموذج السياسة النقدية التوسعية، والعكس صحيح ففي حال الأزدهار والرواج يتم تطبيق نموذج السياسة النقدية الإنكماشية.

مما يعني أن السياسة النقدية وتطبيقاتها تأتي كردة فعل أو بناءً على ظروف معينة، أي أن السياسة النقدية متغير مستقل للمتغير التابع وهو النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، ويؤثر هذا المتغير المستقل على المتغير التابع، من خلال متغير وسيط وهو عرض النقد سواء بالمفهوم الضيق أو المفهوم الواسع.

وتعمل إليه السياسة النقدية عند قيام البنك المركزي بالتأثير بالزيادة أو النقصان لمستوى عرض النقود سواء الضيق أو الواسع، من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية المختلفة، وتأثيرها على عرض النقود وبالتالي تأثيرها على النمو الاقتصادي بالسلب أو الإيجاب.

وبناءً عليه، يصعب اتباع منهجية الدراسة في هذا الفصل كما في الفصول الأخرى من هذه الدراسة، حيث لا يمكن التنبؤ في مستقبل السياسة النقدية في العام القادم كونها متغير مستقل بصورة كبيرة، وسيتم في هذا الفصل النظر في تقييم أداء السياسة النقدية ما قبل كورونا، ودراسة آلية عمل السياسة النقدية خلال جائحة كورونا، ودراسة أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، ومن ثم الإجابة عن التساؤلات الآتية :-

مدى استجابة البنك المركزي - كونه الموكل في إدارة السياسة النقدية- لمواجهة أثر الأزمة الاقتصادية الناتجة عن فترات التوقف وجائحة كورونا ؟

هل تم تطبيق السياسة النقدية الملائمة للاقتصاد الأردني ؟

ما هي أدوات السياسة النقدية ؟

مدى كفاءة وفعالية السياسة النقدية التي طبقت من قبل البنك المركزي؟

ثانياً:- مفهوم السياسة النقدية، وأدواتها :-

هي مجموعة من الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل البنك المركزي للتحكم بعرض النقود، بما يتوافق ويلائم الظروف المتعلقة بالوضع الاقتصادي الراهن آنذاك، ففي حالات التضخم المرتفع والأزدهار يتم التوجه للسياسة النقدية الانكماشية، وفي حالة التراجع والصدمات والأزمات الاقتصادية أو المالية يتم اللجوء إلى السياسة النقدية التوسعية.

سياسة نقدية توسعية (زيادة عرض النقد):- يعاني اقتصاد لدولة ما، من ركود نتيجة أزمات اقتصادية أو مالية عالمية، فيتوجب على البنك المركزي زيادة عرض النقد، وبالتالي تنشيط وتحريك العجلة الاقتصادية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

سياسة نقدية انكماشية (تخفيض عرض النقد) ويتم تطبيقها عندما يكون هناك فائض في المعروض النقدي، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وظهور ما يعرف بالفقاعة الاقتصادية نتيجة الإرتفاع الكبير في عرض النقد، فيتوجب على البنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية بصورة انكماشية، بما يقلل من عرض النقود.

عرض النقود، هي الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع الاقتصادي، أو مجموع ما يتم تداوله من خلال وسائل الدفع المحلية، ولعرض النقود مفهومين، الأول المفهوم الضيق لعرض النقود ويعبر عنه في (m1) الذي يشمل النقود المتداولة بالإضافة للودائع تحت الطلب، أما المفهوم الثاني فيشير إلى عرض النقود الواسع (m2) والذي يشمل عرض النقود بالمفهوم الضيق بالإضافة إلى الودائع إلى أجل.

M1: ودائع تحت الطلب + النقود المتداولة

M2: m1+ ودائع لأجل

أدوات السياسة النقدية :-

إن أدوات السياسة النقدية متعددة ومن أشهرها ثلاث أدوات وهي :-

نسبة الاحتياطي الإلزامي :- وهي نسبة من إجمالي الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية ملزمة من دون فوائد لدى البنك المركزي الذي يمكنه تغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم.

سعر الخصم :- هو معدل الفائدة على الأموال التي يقرضها البنك المركزي إلى البنوك التجارية لتغطية احتياجاتها من السيولة، ويمكننا الإشارة إليه على أنه تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، كما يسمى أيضاً بـ"سعر إعادة الخصم" أو "سعر البنك".



عمليات السوق المفتوح :- وتتمثل عمليات السوق المفتوح بشكل عام في بيع وشراء سندات حكومية من أجل التحكم بعرض النقد، فعندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات أو الأوراق المالية، يرتفع عرض النقد وبالتالي فإن عملية الشراء تكون بمثابة ضخ سيولة نقدية في الاقتصاد، والعكس صحيح فعندما تستدعي الحاجة إلى تقليل عرض النقود يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق والسندات المالية، وبالتالي سحب السيولة النقدية وتحويلها إلى سندات.

سياسة الكوريدور :- تهدف إلى تحديد سعر نافذة الإيداع (حد أدنى) ، وتحديد سعر فائدة إعادة الشراء (حد أعلى) ، فالبنوك التجارية التي يوجد لديها فائض في السيولة النقدية، بإمكانها أن تودع تلك السيولة لدى البنك المركزي في نافذة الإيداع لليلة واحدة مقابل فائدة تحصل عليها وهي سعر فائدة نافذة الإيداع ، أما البنوك التجارية التي تعاني من نقص في السيولة النقدية بإمكانها أن تقترض من البنك المركزي لليلة واحدة وبسعر فائدة يسمى سعر فائدة إعادة الشراء، وبالتالي فإن معدل فائدة الإقتراض ما بين البنوك سيكون محدداً وفق هذان المعدلان لسعر الفائدة ، ويتم تحديد سعر فائدة نافذة الإيداع في البنك المركزي الأردني وفق سعر فائدة البنك الفيدرالي الأمريكي مع اضافة هامش فائدة مقبول، وعليه يعلن البنك المركزي عن سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة، ويتم زيادة هامش على سعر فائدة الإيداع لدى البنك المركزي، ليشجع المُستثمرين على ان ايداع اموالهم بالدينار الأردني وليس بالدولار الأمريكي، وبالتالي يقل الطلب على الدولار ويقوم بذلك البنك المركزي بأحد واجباته وهي المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني¹⁰.

ثالثاً :- أداء السياسة النقدية ما بعد الأزمة المالية 2008.

في العنوان من هذا الفصل في الدراسة سيتم دراسة أداء السياسة النقدية ما بعد الأزمة المالية 2008، أي دراسة إجراءات السياسة النقدية ما قبل كورونا.

¹⁰ العدينات، محمد، قراءة في تاريخ وحاضر الاقتصاد الأردني، الطبعة الأولى، 2019



في ظل ما وصل اليه الاقتصاد العالمي من تراجع وانكماش نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008، كان لا بد من تحرك البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية؛ للحد من الآثار السلبية للأزمة المالية على الاقتصاد الأردني، وتوجه البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية من أجل المساهمة في تحريك العجلة الاقتصادية والحد من حالات الانكماش والركود ويمكن تحليل كل سياسة على حدى.

عمليات السوق المفتوح :-

وعليه فقد قام البنك المركزي في العام 2009 بإيقاف إصدار شهادات الإيداع بكل فتراتها (3شهور / 6 شهور)، إلا أن وقف إصدار تلك الشهادات دون تحريك أدوات السياسة النقدية الأخرى نحو السياسة التوسعية، كان له أثر إيجابي بصورة خجولة ودون المطلوب حيث حقق عرض النقد في الفترة الممتدة من العام 2009-2012 معدلات نمو أقل مما حققه في العام 2008، أي قبل إيقاف إصدار شهادات الإيداع .

سياسة الكوريدور :-

يظهر الجدول الاتي اداء سياسة الكوريدور في الاردن للفترة من 2008 وحتى 2019

الجدول رقم (4)

ودائع البنوك المرخصة لدى البنك المركزي	اجراءات السياسة النقدية				عرض النقد		مليون دينار العام
	معدل فائدة اعادة الخصم	نسبة الاحتياطي الإلزامي	سياسة الكوريدور		النمو في عرض النقد	عرض النقد بالمفهوم الضيق	
			معدل فائدة اعادة الشراء	معدل فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة			
4433.2	6.25%	9.00%	6.00%	4.0%	15.3	5573.0	2008
6335.0	4.75%	7.00%	4.50%	2.5%	8.4	6039.5	2009
6685.1	4.25%	7.50%	4.00%	2.0%	8.5	6550.0	2010
5846.4	4.50%	6.50%	4.25%	2.3%	11.0	7271.6	2011
4553.5	5.00%	4.50%	4.75%	4.0%	-0.8	7211.1	2012
6169.5	4.50%	6.50%	4.25%	3.5%	16.6	8408.4	2013
7279.8	4.25%	7.75%	4.00%	2.8%	9.8	9231.7	2014
7614.9	3.75%	8.25%	3.50%	1.5%	7.0	9880.2	2015
7406.2	3.75%	6.75%	3.50%	1.8%	5.1	10386.9	2016
6216.6	5.00%	6.50%	4.75%	3.0%	-2.4	10135.2	2017
5443.4	4.75%	5.50%	5.50%	4.0%	-4.5	9676.3	2018
5894.9	5.00%	7.00%	4.75%	3.25%	6.6	10322.8	2019

(أ) معدل فائدة اعادة الشراء

فقد قام البنك المركزي بتخفيض معدل فائدة إعادة الشراء من 6% في العام 2008 إلى 4.5% في العام 2009، واستمر الانخفاض في المعدل إلى 3.5% في العام 2016، ليعود إلى الارتفاع إلى 4.75% في العام 2017، وليكون عند 5.50% في العام 2018¹¹.

(ب) معدل فائدة الإيداع لليلة واحدة

أما فيما يتعلق في معدل نافذة الإيداع لليلة واحدة، فتبقى هذه السياسة مقيدة كونها مرتبطة بمعدل فائدة الفيدرالي، كون نظام سعر الصرف ثابت بالنسبة للدولار الأمريكي.

تم تخفيض معدل فائدة نافذة الإيداع من 4% في العام 2008 إلى 2.3% في العام 2011، ليرتفع عرض النقد عن الفترة ذاتها من 5.5 مليار إلى 7.27 مليار، ليعود ليرتفع إلى 4% في العام 2012، ويرافق هذا الارتفاع انخفاض بسيط في عرض النقد ليكون عند 7.21 مليار عن العام 2012، ومن ثم قرر البنك المركزي تخفيض معدل فائدة نافذة الإيداع خلال الفترة الممتدة من العام 2012 إلى 2016، حيث سجل معدل فائدة نافذة الإيداع ما نسبته 4% في العام 2012 وليكون عند 1.8% في العام 2016، مرافقاً لهذا الإنخفاض نمو في عرض النقد من 7.2 مليار عن العام 2012 مقابل 10.3 مليار عن العام 2016، وليتم رفع معدل الفائدة في العام 2017 ليكون عند 3% وليحقق عرض النقود انخفاضاً بمقدار 2.4% حيث سجل ما مقداره 10.1 مليار، واستمر الارتفاع في معدل الفائدة لعام 2018 حيث بلغ 4% ورافقة أيضاً انخفاض في عرض النقد بمقدار 4.5% ليسجل ما مقداره 9.6 مليار، ومن ثم قام البنك المركزي في تخفيض

¹¹ المصادر :- البنك المركزي الأردني - النشرة الاحصائية السنوية - قطاع النقود والبنوك - عرض النقد / هيكل أسعار الفوائد ، البنك المركزي الأردني -التقرير السنوي لجميع السنوات أعلاه

معدل نافذة الإيداع في العام 2019 حيث بلغت 3.25% و عليه حقق عرض النقد نمو بمقدار 6.6% ليسجل ما مقداره 10.3 مليار دينار.

ونلاحظ أن معدل فائدة نافذة الإيداع يتمتع بقدرة عالية في تأثيره على عرض النقود ويمكن وصفها بأنها أداة ذات مرونة عالية في تأثيرها على عرض النقود، ولكن كان من الممكن أن تعمل بصورة أكثر كفاءة وفعالية، حيث ارتفعت قيمة ودائع البنوك المرخصة لدى البنك المركزي، خلال الفترة ذاتها، مما يعني أن سياسة معدل نافذة الإيداع كانت تعمل وفق محددات ولم تكن تعمل بالكفاءة المطلوبة، حيث ساهم معدل فائدة نافذة الأيداع لليلة واحدة بالحد من التوسع في عرض النقد، وبالتالي تقييد فعالية السياسة النقدية التوسعية .

فأين يكمن الخلل في سعر الفائدة !

يكمن الخلل أن سعر الفائدة لدى البنك المركزي الأردني مرتفع جداً، وبالتالي حفز البنوك التجارية في زيادة حجم ودائعهم لدى البنك المركزي، ويجب أن يحدد سعر فائدة نافذة الإيداع في البنك المركزي بزيادة هامش معين على سعر فائدة البنك الفيدرالي الأمريكي، وفق سياسة الكوريدور التي تم شرحها سابقاً في هذه الدراسة، ويلاحظ أن الفيدرالي الأمريكي قام بتخفيض سعر الفائدة ما دون النصف في المئة خلال الفترة الممتدة من 2008-2014 ، وذلك لاتباعه سياسة نقدية توسعية من أجل إعادة إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي تعرض للإنكماش وقارب على الإنهيار نتيجة الأزمة العالمية .

الجدول رقم (5)

تغير سعر الفائدة الفدرالي

2018	2017	2016	2015	2009- 2014	2008						العام
					16 Dec	29 Oct	8 Oct	30Apr	18Mar	30JAN	
1.50- 2.50	0.75- 1.50	0.50- 0.75	0.25- 0.50	0-0.25	0-0.25	1.0	1.5	2	2.25	3	سعر فائدة الفيدرالي الامريكي

المصدر :- مجلس محافظي نظام الإحتياطي الفيدرالي .

أي أن الحكومة الأردنية إتجهت إلى الإقتراض الداخلي في الفترة الممتدة من العام 2009 إلى العام 2013 وبمعدلات فائدة مرتفعة، وكان من الأجدر التوجه للإقتراض الخارجي وذلك لسببين :-

أولاً :- معدلات الفائدة العالمية منخفضة جداً ،

ثانياً :- إن التوسع في الإقتراض الداخلي ما هو إلا تقليل للمعروض النقدي في الاقتصاد أي يعبر عن سياسة نقدية انكماشية وهذا الأمر سوف يؤدي إلى إنكماش الاقتصاد أكثر فأكثر، ومن ثم توجهت إلى الإقتراض الخارجي وبمعدلات فائدة مرتفعة بسبب تغير التصنيف الائتماني للدولة، حيث يشير مفهوم التصنيف الائتماني إلى العملية التي يتم من خلالها قياس قدرة دولة أو منظمة على الالتزام بتسديد ما عليها من مستحقات كقروض وفوائد، بمعنى آخر، هي عملية قياس الجدارة الائتمانية للجهة المقترضة من قبل وكالة تصنيف موثوقة ومعتمدة ، ويوضح لنا الجدول الآتي معايير التصنيف الائتماني وفق معايير وكالة التصنيف الائتماني " ستاندرد أند بورز" ، والتصنيف الائتماني للأردن.

الجدول رقم (5)

التصنيف الائتماني

الادرن حسب تصنيف وكالة ستاندرد اند بورز		الدلالة	الرمز
BB- بنظرة سلبية	من شهر 2-2011 إلى شهر 5-2013	الأكثر أمانا	AAA
		جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	AA+
			AA
			AA-
BB- بنظرة مستقرة	من شهر 10-2014 إلى شهر 5-2016	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	A+
			A
			A-
BB- بنظرة سلبية	من شهر 4-2016 إلى شهر 8-2017	جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	BBB+
			BBB
			BBB-
B+ بنظرة مستقرة	من شهر 10/2017 إلى شهر 6-2019	غير استثمارية	BB+
			BB
			BB-
BB- بنظرة مستقرة	من شهر 6-2019 لغاية الآن / حسب تصنيف وكالة فيتش	مخاطرة	B+
			B
			B-
		مخاطرة عالية	CCC
		متعثرة	DDD

المصادر :- الموقع الرسمي لوكالة ستاندرد اند بورز www.standardandpoors.com/en_US/web/guest/home ، البنك المركزي الأردني .

نسبة الاحتياطي الإلزامي

ما بعد الأزمة المالية 2008، والتي أَلقت بظلالها على الاقتصاد الأردني في مطلع العام 2009، ما كان للبنك المركزي إلا أن يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 9% في العام 2008 إلى 4.5% في العام 2012، الأمر الذي انعكس على عرض النقد بحدوث زيادة من 5.5 مليار في عام 2008 مقابل 7.2 مليار في العام 2012، ثم قام البنك المركزي بإتخاذ قرار برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 4.5% إلى 8.25% خلال الفترة الممتدة من العام 2012 إلى العام 2015، ولكن لم ينخفض عرض النقد خلال هذه الفترة، بل حقق زيادة من 7.2 مليار في العام 2012 إلى 9.8 مليار في العام 2015 ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض معدل نافذة الإيداع ليليه واحدة عن الفترة ذاتها من 4.0% في العام 2012 إلى 1.5% في العام 2015.

ومن ثم قام البنك المركزي في تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 8.25% في العام 2015 إلى 5.5% في العام 2018، قبل أن يقرر أن يرفعها في العام 2019 لتكون عند 7%.

معدل فائدة إعادة الخصم

إن معدل فائدة إعادة الخصم أو سعر الخصم، حاله كحال باقي أدوات السياسة النقدية فقد تم تخفيضه ما بعد العام 2008 ليساهم في زيادة عرض النقد، ويساعد البنك المركزي بتطبيق سياسته النقدية التوسعية، وقد انخفض المعدل من 6.25% في العام 2008 إلى 4.25% في العام 2010، مرافقاً لهذا الإنخفاض نمو في عرض النقد من 5.5 مليار إلى 6.5 مليار، وليتم رفع المعدل خلال العامين 2011 و 2012 عند ما نسبته

4.5% و 5.0% على التوالي، وليحقق عرض النقد نمو بصورة أكبر خلال الفترة ذاتها، حيث ارتفع عرض النقد من 6.5 مليار في العام 2010 إلى 7.2 مليار في العام 2012، ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض في معدل فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة، وليقوم البنك المركزي فيما بعد في تخفيض معدل فائدة إعادة الخصم خلال الفترة الممتدة من 5% في العام 2012 إلى 3.75% في العام 2016، ليحقق عرض النقد نمواً حيث سجل ما مقداره 7.2 مليار عن العام 2012 مقابل 10.3 مليار في العام 2016، وليستقر معدل فائدة إعادة الخصم عند 5% في العامين 2017 والعام 2019، في حين كان عند ما نسبته 4.75% في العام 2018 .

رابعاً :- أداء السياسة النقدية خلال جائحة كورونا .

قام البنك المركزي منذ بداية جائحة كورونا بممارسة سلطاته في إدارة السياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة، وبكل تأكيد توجهت قرارات البنك نحو اتباع سياسة نقدية توسعية للحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني، والمحافظة على الاستقرار النقدي، وسعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

● وعليه فقد قرر البنك المركزي في تاريخ الرابع من شهر آذار لهذا العام تخفيض معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية بما مجموعة 150 نقطة مئوية أي 1.5% من (1-15-2020 إلى 4-3-2020) وجاءت على النحو الآتي :-

- تخفيض معدل فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة بمقدار 50 نقطة مئوية عما كانت عليه في منتصف الشهر الأول من هذا العام، حيث انخفض المعدل من 3.25% إلى 2.75% .
- كما قرر تخفيض معدل فائدة اتفاقيات إعادة الشراء بمقدار 50 نقطة مئوية عما كانت عليه في منتصف الشهر الأول العام حيث انخفض معدل الفائدة من 4.75% إلى 4.25%

- كما قرر تخفيض معدل فائدة إعادة الخصم بمقدار 50 نقطة مئوية أيضاً عما كانت عليه في منتصف الشهر الأول من هذا العام حيث انخفض معدل الفائدة من 5.00% إلى 4.50%.

• كما قرر البنك المركزي تحريك أدوات السياسة النقدية للمرة الثانية في الشهر ذاته وهذا بدوره يدل على سرعة استجابة البنك المركزي وسياسته النقدية للتغيرات الاقتصادية، ففي السادس عشر من شهر آذار لهذا العام قرر البنك المركزي تخفيض معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية بما مجموعه 275 نقطة مئوية أي 2.75% من (4-3-2020 إلى 16-3-2020) وجاءت على النحو الآتي :-

- تخفيض معدل فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة بمقدار 75 نقطة مئوية عما كانت عليه في الرابع من آذار للعام الحالي، حيث انخفض المعدل من 2.75% إلى 2.00% .
- تخفيض معدل فائدة اتفاقيات إعادة الشراء بمقدار 100 نقطة مئوية عما كانت عليه في الرابع من آذار للعام الحالي، حيث انخفض المعدل من 4.25% إلى 3.25% .
- تخفيض معدل فائدة إعادة الخصم بمقدار 100 نقطة مئوية عما كانت عليه في الرابع من آذار للعام الحالي، حيث انخفض المعدل من 4.50% إلى 3.50% .

• وليكون مجموع ما تم تخفيضه في شهر آذار من معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية عند 425 نقطة مئوية أي 4.25%، حيث كان 1.5% منها في تاريخ الرابع من آذار، و2.75% منها في السادس عشر من آذار وجاءت على النحو الآتي :-

- 1.25% اجمالي ما تم تخفيضه من معدل فائدة نافذة الإيداع خلال شهر آذار.
- 1.50% اجمالي ما تم تخفيضه من معدل فائدة اتفاقيات إعادة الشراء خلال شهر آذار
- 1.50% اجمالي ما تم تخفيضه من معدل فائدة إعادة الخصم خلال شهر آذار

• كما قام البنك المركزي الأردني خلال شهر آذار في تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع المودعة لدى البنوك من 7% إلى 5%، واستقرت جميع التغيرات التي حدثت في أدوات السياسة النقدية خلال شهر آذار لغاية التاسع عشر من شهر تموز لهذا العام، وفق أحدث البيانات المنشورة لدى البنك المركزي لتاريخ 2020-9-7.

كما هو ملاحظ فإن البنك المركزي امتلك سرعة الاستجابة في قرارات السياسة النقدية التوسعية، وفقاً للمتطلبات والظروف الراهنة، وقد تم تحقيق زيادة في عرض النقد بالمفهوم الضيق، ولكن ومع كل هذه الإجراءات لم يتم زيادة عرض النقد إلا بمقدار 585 ما بعد نهاية شهر آذار كما هو موضح من خلال الجدول الآتي :-

الجدول رقم (6)

عرض النقود بالمفهوم الضيق			معدلات الفائدة على أدوات السياسة النقدية				بالمليون دأ
مقدار التغير	القيمة	الشهر	نسبة الاحتياطي الإلزامي	معدل فائدة اتفاقيات اعادة الخصم	معدل فائدة اتفاقيات اعادة الشراء	معدل فائدة نافذة الابداع لليلة واحدة	التاريخ
66.7	10487.6	Feb	7.00%	4.50%	4.25%	2.75%	4-Mar-20
585.3	11072.9	Mar	5.00%	3.50%	3.25%	2.00%	16-Mar-20
370.4	11443.3	Apr	5.00%	3.50%	3.25%	2.00%	7-May-20
201	11644.3	May	5.00%	3.50%	3.25%	2.00%	17-Jun-20
-13	11631.3	June	5.00%	3.50%	3.25%	2.00%	19-Jul-20
301.6	11932.9	July	5.00%	3.50%	3.25%	2.00%	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مقدار الزيادة في عرض النقد بسبب أدوات السياسة النقدية بلغ 585 مليون دينار فقط عن شهر آذار، وليستمر عرض النقد في الزيادة خلال شهر نيسان وشهر أيار ولكن زيادة بمعدلات متناقصة، حيث بلغ مقدار الزيادة 370 مليون عن شهر آذار و 201 مليون عن شهر نيسان، ولينخفض عرض النقد بمقدار بسيط جداً في خلال شهر حزيران بمقدار 13 مليون، وليعود إلى الارتفاع خلال شهر تموز بمقدار 301 مليون دينار فقط.

كما قام البنك المركزي باتخاذ عدة قرارات متعلقة بالسياسة النقدية لمواجهة جائحة كورونا من ضمنها:-

1- ضخ سيولة اضافية للبنوك بمبلغ 1050 مليون، 550 مليون جاءت نتيجة تخفيض نسبة الاحتياطي، و500 مليون نتيجة عقد اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك التجارية لأجل تصل لسنة لتوفير الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص.

2 - تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية وذلك لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من جائحة كورونا من شركات وافراد، كما تم السماح للبنوك بتأجيل الأقساط المستحقة على الشركات المتأثرة على أن لا يعتبر ذلك هيكلة وعلى أن لا يؤثر ذلك على تصنيف الشركات الائتماني، كما تم السماح للبنوك بإجراء جدولة لمديونيات العملاء الذين تنطبق عليهم مفهوم الجدولة بدون دفعة نقدية ودون فوائد تأخير، كما تم تأجيل أقساط التجزئة بما في ذلك دفعات البطاقات الائتمانية وقروض الإسكان والقروض الشخصية دون أية عمولة أو فوائد تأخير.

3- تخفيض كلف تمويل برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية التنموية وينطبق ذلك على التسهيلات القائمة والمستقبلية .

4- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ببلغ 500 مليون دينار، ضمن برنامج تمويلي ميسر من البنك وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض التي يعود 45% من ملكيتها للبنك المركزي، ويهدف البرنامج التمويلي إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من المحافظة على أعمالها وموظفيها ومواصلة نشاطاتها.

5- تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج ضمان المبيعات المحلية والصادرات، حيث تم تخفيض عمولة ضمان برنامج التمويل الصناعي والخدمات من 1.50% في العام 2019 إلى 0.75% حتى نهاية 2020، تخفيض عمولة ضمان قروض المشاريع الناشئة من 1.00% إلى 0.75% حتى نهاية 2020، كما تم رفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية من 80% إلى 90% في 2020، كما تم رفع نسبة تحمل المخاطر من برنامج البنك المركزي لضمان ائتمان الصادرات إلى 100% لدعم استمرارية الصادرات .

6- تأجيل الأقساط والفوائد المستحقة على مؤسسة الإقراض الزراعي حيث قرر البنك المركزي تأجيل الأقساط والفوائد المستحقة على مؤسسة الإقراض الزراعي حتى نهاية شهر حزيران وذلك بهدف مساعدة المزارعين لتجاوز الأزمة الراهنة، كما تم الطلب من المؤسسة إعادة جدولة قروضها للمزارعين والممولة من خلال سلفة البنك المركزي لمؤسسة الإقراض الزراعي.

7- قيام البنك المركزي بمجموعة من الإجراءات الخاصة بالشيكات وتسويتها، فقد تقرر تجديد عدم إدراج العملاء ممن ترفض لهم شيكات لأسباب مالية ضمن قائمة العملاء المتخلفين عن الدفع وعدم تحميلهم العمولات المترتبة على إعادة الشيكات وذلك للشيكات المعادة خلال الفترة من 18-2020-3 ولغاية 2020-4-15، وعلى أن يتم منح هذه الفئة من العملاء مهلة ثلاثة أشهر لتسوية أي شيكات معادة خلال الفترة المحددة أعلاه .

خامساً :- الخلاصة والتوصيات الخاصة في أداء السياسة النقدية.

نلاحظ من خلال دراسة فصل السياسة النقدية ما يأتي :-

أن البنك المركزي يمتلك سرعة في استجابته للمتغيرات التي تتطلب تفعيل أدوات السياسة النقدية، ومن خلال دراسة أداء السياسة النقدية ما بعد الأزمة المالية 2008 تم استنتاج أن معدل نافذة الإيداع هو أكثر أدوات السياسة النقدية كفاءة وفعالية، حيث هناك معامل ارتباط سالب وقوي ما بين معدل فائدة نافذة الإيداع وعرض النقد بالمفهوم الضيق، أي أن هناك علاقة عكسية ما بينهم فكلما تم تخفيض معدل الفائدة ازداد عرض النقود وهذا مقصد السياسة النقدية، وبالرغم من ذلك فإن معدل فائدة نافذة الإيداع بقي مرتفعاً جداً خلال الفترة 2008-2014، مقارنة مع معدل فائدة الفيدرالي الذي كان يتراوح ما بين الصفر والـ 0.25% في العام 2009 ومعدل فائدة نافذة الإيداع في الأردن كان عند معدل 2.5% والسبب المسوغ للبنك المركزي في ذلك هو المحافظة على سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار كون المملكة تتبع نظام سعر صرف ثابت ومرتبط بالدينار.

والأمر ذاته ينكرر في الأزمة الاقتصادية ما بعد كورونا، حيث تعهد المجلس الاحتياطي الفيدرالي في إبقاء معدل الفائدة منخفضاً وذلك لتخطي التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، حيث صوت مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي بالإجماع على تحديد معدل الفائدة المدفوع على أرصدة الاحتياطي عند 0.10% إعتباراً من تاريخ 16 آذار 2020، ويسجل اليوم معدل الفائدة ما نسبته 0.9% في تاريخ السابع من أيلول لعام 2020.

وعليه فمن المفترض تخفيض قيمة الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي والعودة إلى الربط من خلال سلة العملات الأجنبية (SDR) ، بدلاً من الاستمرار في تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية، وربطه مع الدولار، حيث يحد من قدرة وكفاءة السياسة النقدية بصورة كبيرة في

مواجهة الظروف والتغيرات الاقتصادية من جهة، ويفاقم مشكلة العجز في الميزان التجاري، حيث أن سعر الصرف المرتفع يقلل من قيمة الصادرات الوطنية.

كما تم ملاحظة ان نسبة الاحتياطي الإلزامي تم تخفيضها ما بعد العام 2008 من 9% لتكون عند 7% في العام 2019 دون أن يقوم البنك المركزي في إعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى قيمته نسبته الطبيعية ما قبل الازمة المالية، إن الاستمرار في تخفيض هامش الفائدة على ادوات السياسة النقدية فعال على المدى الطويل، وكان من المفترض رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي ما بعد الأزمة المالية 2008، وبالتالي زيادة الهامش الذي يستطيع البنك المركزي من خلاله التأثير في عرض النقود فمثلاً لو كانت نسبة الاحتياطي الإلزامي 9% مع بداية ظهور تداعيات أزمة جائحة كورونا، وتم تخفيضها في المرحلة الأولى من إلى 7% ومن ثم تم تخفيضها مرة اخرى لغاية 5%، سيكون لها أثر أعلى في زيادة عرض النقود .

الفصل الرابع :- التجارة الخارجية .

أولاً :- التجارة الخارجية ما قبل جائحة كورونا

لعلّ القطاع الخارجي والتجارة الخارجية من أبرز المتضررين من التحديات التي تواجهها المملكة على صعيد الحدود الجغرافية المحيطة، ولكن بالرغم من انخفاض قيمة الصادرات الوطنية خلال فترة النصف عقد المنقضية إلا أن العجز في الميزان التجاري انخفض بمقدار 2.5 مليار د.أ عن الفترة ذاتها، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة المستوردات بمقدار يتجاوز الثلاثة مليار والنصف، ويوضح الجدول الآتي احصائيات التجارة الخارجية للفترة الممتدة من العام 2014 إلى العام 2019 .

الجدول رقم (7)

التجارة الخارجية					
الميزان التجاري	مُعاد تصديره	الصادرات الوطنية	الصادرات الكلية	المستوردات	مليون
					د.ا
					السنة
-10326.9	790.1	5163	5953.2	16280.1	2014
-8975.7	763.8	4797.5	5561.4	14537.1	2015
-8360.8	963	4396.5	5359.5	13720.3	2016
-9220.6	828.9	4504.2	5333.1	14553.7	2017
-8917.4	827.9	4674.7	5502.6	14420	2018
-7826.9	910.1	4992.1	5902.1	13729	2019

في الحقيقة إن انخفاض العجز في الميزان التجاري مؤشر ذا دلالة ايجابية لتحسين أداء الاقتصاد الأردني، إلا أنه غير كافي حيث ما زال يشكل العجز ما نسبته 25 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حاله كحال المستوردات التي انخفضت ولكن ما زالت تشكل ما نسبته 44% في العام 2019 بعدما كانت تشكل 63% في العام 2014 من الناتج المحلي الإجمالي .

ثانياً :- القطاع الخارجي خلال فترة كورونا.¹²

حققت المستوردات خلال الخمس شهور الأولى من العام 2020 انخفاضاً بمقدار 1,191 مليون دينار خلال مقارنة بالفترة ذاتها عن العام 2019، حيث انخفضت قيمة المستوردات من 5,720 مليون دينار إلى 4,528 مليون دينار عن الفترة ذاتها .

في حين حقق قطاع الصادرات انخفاضاً بمقدار 220 مليون دينار فقط خلال فترة الخمس شهور الأولى من العام 2020 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2019، حيث انخفضت قيمة الصادرات من 2,202 مليون دينار في العام 2020 إلى 1,982 مليون دينار في العام 2019 عن الفترة ذاتها.

وجاء هذا الإنخفاض في الصادرات نتيجة انخفاض قيمة الصادرات الوطنية من 1,837 مليون دينار خلال الخمس شهور الأولى من العام 2019 إلى 1,736 مليون دينار خلال الفترة ذاتها، وبواقع 101 مليون دينار أردني فقط، في حين انخفضت قيمة المعاد تصديره من 364 مليون دينار خلال الخمس شهور الأولى من العام 2020 مقابل 246 مليون دينار عن الفترة ذاتها في العام 2019 وبواقع ما مقداره 118 مليون دينار فقط .

ولتكون المحصلة النهائية انخفاض في قيمة إجمالي التجارة الخارجية من 7,558 مليون دينار أردني خلال فترة الخمس شهور الأولى من العام 2020 إلى 6,264 وذلك عن الفترة ذاتها في العام 2019، ولتكون قيمة الإنخفاض الإجمالي في التجارة الخارجية ما قيمته 1,293 مليون دينار أردني عن الفترة ذاتها .

أما العجز في الميزان التجاري فقد تحسن بصورة واضحة خلال الخمس شهور الأولى من العام 2020 مقارنة بالفترة ذاتها عن العام 2019، حيث انخفضت قيمة العجز من 3,517 مليون دينار

¹² خلاصة تطورات التجارة الخارجية الصادر عن البنك المركزي لشهر ايلول

إلى 2,545 مليون دينار عن الفترة ذاتها، وبما مقدارة 971 مليون دينار أردني كما هو موضح من خلال الجدول الآتي :-

الجدول رقم (8)

الف دينار	الصادرات الوطنية	المعاد تصديره	الصادرات الكلية	المستوردات	اجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري
كانون ثاني - ايار 2019	1,837,990	364,528	2,202,518	5,720,183	7,558,173	-3,517,665
كانون ثاني - ايار 2020	1,736,017	246,490	1,982,507	4,528,365	6,264,382	-2,545,858

ثالثاً :- التوقع ما بعد كورونا في مستقبل القطاع الخارجي

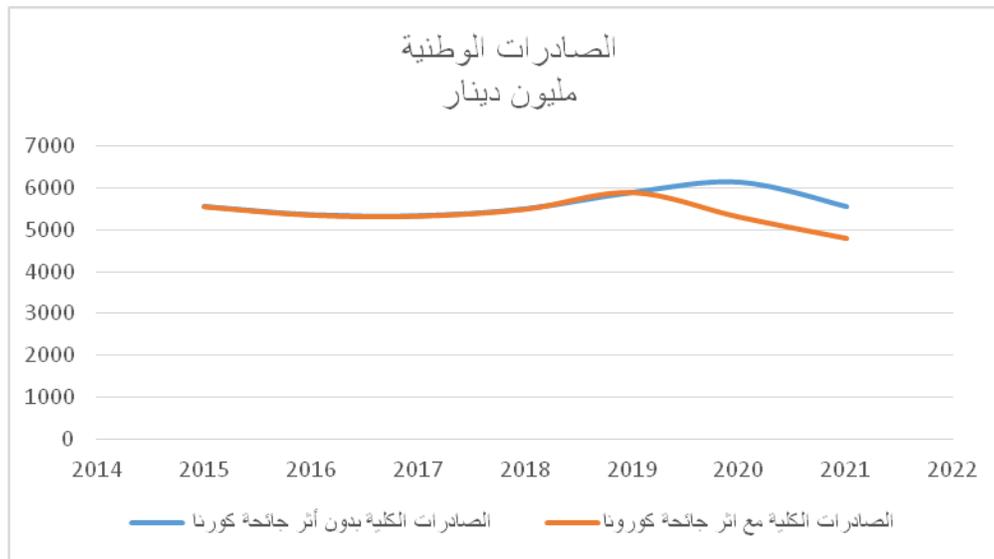
وفق لأحدث بيانات المصادر الرسمية 2020-9-7، فإن الصادرات الكلية ستتنخفض بمقدار 10% نتيجة انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 5.5% وانخفاض الصادرات المُعاد تصديرها 32.4%، وعلى جانب المستوردات ستحقق انخفاض بمقدار 20.8% وبالمحصلة انخفاض العجز في الميزان التجاري حوالي 28%، عن العام 2020، وللإطلاع أكثر على توقع أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية، أنظر الجدول الآتي :-

الجدول رقم (9)

الميزان التجاري		المستوردات		الصادرات الكلية		بالمليون د.أ
ما قبل كورونا	ما بعد كورونا	ما قبل كورونا	ما بعد كورونا	ما قبل كورونا	ما بعد كورونا	السنة
-8975.7	-8975.7	14537.1	14537.1	5561.4	5561.4	2015
-8360.8	-8360.8	13720.3	13720.3	5359.5	5359.5	2016
-9220.6	-9220.6	14553.7	14553.7	5333.1	5333.1	2017
-8917.4	-8917.4	14420.0	14420.0	5502.6	5502.6	2018
-7826.9	-7826.9	13729.0	13729.0	5902.1	5902.1	2019
-5561.4	-7164.4	10873.4	13312.7	5312	6148.3	2020

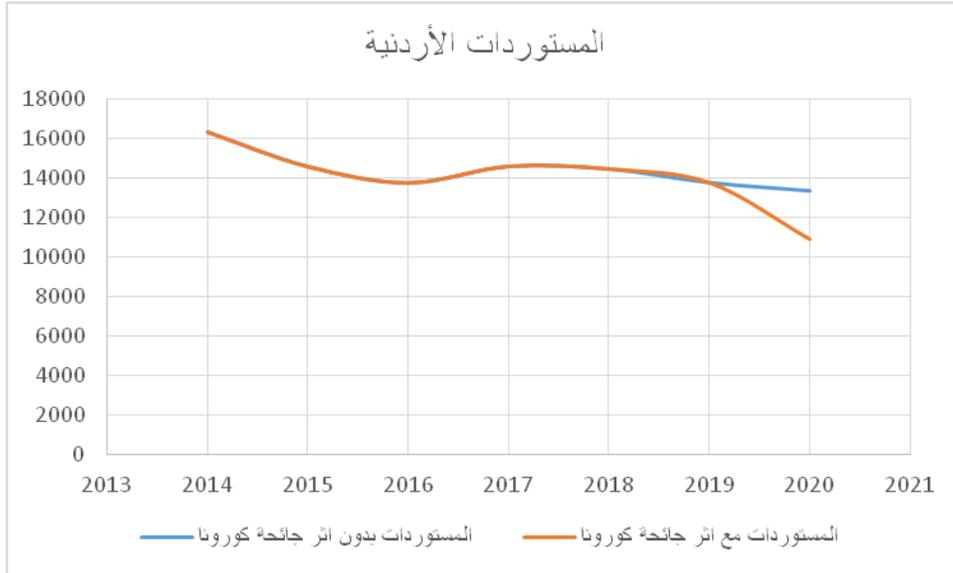
الصادرات الوطنية :- ستتخفص قيمة الصادرات الوطنية في العام 2020 بمقدار 5.5% لتكون عند 5.9 مليار بعدما كان من المتوقع أن تتجاوز حاجز الـ 6 مليار د.أ الأمر الذي سوف ينعكس على وتيرة نمو الصادرات الوطنية وتقديراتها، كما هو موضح في الشكل الآتي :-

الرسم البياني رقم(12)



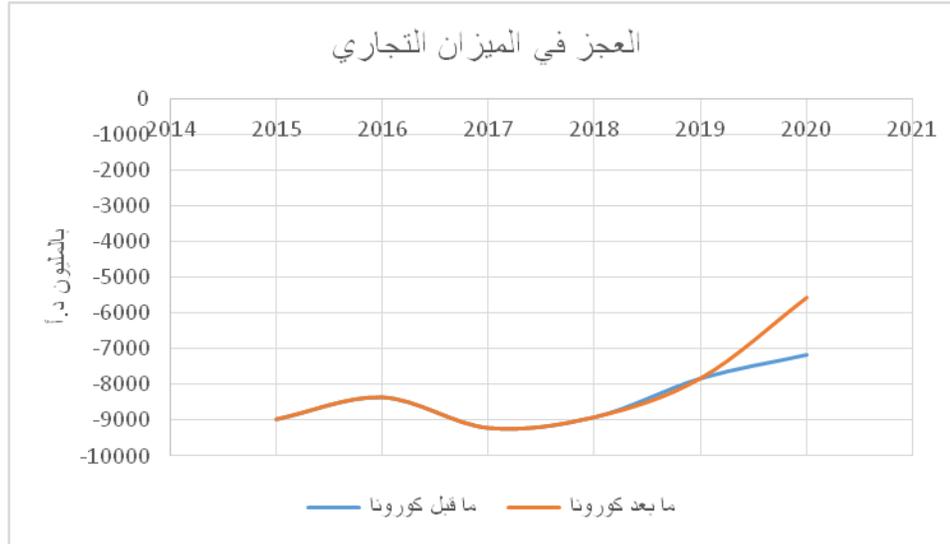
المستوردات :- من المتوقع أن تحقق المستوردات انخفاض بنسبة تفوق 20 % لتكون بقيمة 9.4 مليار بعدما كان من المتوقع أن تبلغ ما قيمته 11.5 مليار د.أ عن العام 2020، ولجائحة كورونا تأثير إيجابي على جانب المستوردات ومن المفترض استمرار الإنخفاض في المستوردات في ظل الإعتماد على المنتج المحلي وانخفاض استيراد السلع الأساسية والسلع الرأسمالية، ويوضح الشكل الآتي، الأثر الإيجابي لجائحة كورونا على المستوردات الأردنية.

الرسم البياني رقم (13)



الميزان التجاري :- إن التراجع الكبير في قيمة المستوردات والذي رافقه تراجع بسيط في قيمة الصادرات، ساعد في تخفيض العجز لدى الميزان التجاري من 7.8 مليار عن العام 2019 إلى 5.5 مليار د.أ كما هو مقدر عن العام 2020، بعدما كان من المتوقع أن يبلغ العجز في الميزان التجاري لعام 2020 عند 7.1 مليار د.أ في العام 2020 ما قبل كورونا، ويوضح الشكل الآتي أثر جائحة كورونا على الميزان التجاري.

الرسم البياني رقم (14)



رابعاً :- قطاعي الصناعة والزراعة خلال جائحة كورونا.

القطاع الصناعي وجائحة كورونا :-

في الحقيقة إن أهم ايجابيات أزمة كورونا، انها ساهمت بتعريف المستهلك الأردني بصناعته الوطنية وأهميتها، حيث اثبت قطاع الصناعة قدرته على توفير احتياجات المواطنين من الصناعات الاساسية كالغذاء والدواء والمنظفات وغيرها، كما أكدت هذه الجائحة بأنه لا بد لنا من الإعتماد على الذات، فلولا الصناعة الوطنية لما توفرت المعقمات والمطهرات والكمادات في السوق المحلي، لأن كثيراً من الدول منعت تصدير هذه المواد إلى الخارج، بل إن العديد من الدول طلبت من الأردن تزويدها بهذه المنتجات، مما يؤكد على الجودة العالية التي تتمتع بها الصناعة الأردنية والقدرة العالية في الاستجابة لظروف جائحة كورونا .

إن الصادرات الوطنية من الصناعة تساهم بمقدار 90 % تقريباً من الصادرات الوطنية، إلا أن الصادرات الصناعية تعاني من عدة تحديات ساهمت في انخفاض قيمتها ونسبتها على مر الأعوام 2014 إلى 2019 ويعود ذلك إلى :-

- 1- ارتفاع كلف الطاقة على الصناعة مقارنة مع مثيلاتها في دول الاقليم .
- 2- ارتفاع تكاليف الأجور والعمالة بالإضافة إلى الإجراءات البيروقراطية في الحصول على تصاريح للعمال اللازمة للصناعة الأردنية .
- 3- ارتفاع تكاليف النقل، فتكلفة نقل المواد الخام من محافظة العقبة إلى محافظة العاصمة، في بعض الحالات يكافئ تكلفة نقل المواد من بلد المنشأ إلى المملكة الأردنية الهاشمية .
- 4- إغلاق الحدود الأردنية مع الجانب العراقي الذي يعد ثاني أكبر مستورد من الأردن لمدة سنتين تقريباً.
- 5- وضع قيود وشروط مخالفة للإتفاقيات الدولية من قبل الدول المستوردة للصناعة الأردنية، فالعراق وضع قيود بفرض رسوم جمركية بنسبة 200% على البيوت البلاستيكية التي تملك الصناعة الأردنية ميزة نسبية بالجودة والسعر .
- 6- وكذلك تفرض جمهورية مصر العربية شروط مُعقدة على الصناعة الأردنية والتي تم وصفها بالتعجيزية للسماح للصادرات الصناعية الأردنية بالدخول إلى أراضيها تتمثل :- وجوب حصول المصانع الراغبة بالتصدير إلى مصر على شهادات الجودة والسلامة والصحة المهنية وصادرة عن جهات معتمدة ومعترف بها دولياً، كما يستوجب على المصنع المصدر أن يقدم إقرار بقبوله التفتيش من فريق فني مصري للتأكد من استيفاء معايير البيئة وسلامة العمل في مصنعه.

فرص تحسين أداء القطاع الصناعي :-

- 1- فرصة جيدة لتصدير الطاقة في ظل جائحة كورونا، في حال استيراد النفط مقابل تصدير الطاقة الكهربائية، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، مما يمكّن المملكة الأردنية من إملء شروطها على الدول المصدرة للنفط لما عاناه سوق النفط العالمي من تقلبات وتحديات في ظل الأزمة .
- 2- منحت جائحة كورونا الصناعات الوطنية فرصة لكسب ثقة المستهلك المحلي في ظل حمايتها من الإغراق.
- 3- المحافظة على الثقة المكتسبة للمستهلك المحلي مما يساهم في نمو القطاع الصناعي وتحسين العجز في الميزان التجاري.
- 4- العمل على دعم وتفعيل الحملات التي تدعم الصناعة الوطنية مثل حملة "صنع في الأردن" .
- 5- ربط الجامعات ومراكز البحث بتطوير الصناعات المحلية.
- 6- ضرورة البحث عن أسواق تصديرية جديدة، وزيادة العمل على الجانب التسويقي للصناعة الوطنية.

القطاع الزراعي وجائحة كورونا :-

إن الحالة التي يشهدها القطاع الزراعي من تراجع في الصادرات الوطنية خلال السنوات الماضية وخصوصاً تراجع الصادرات الوطنية من منتجات المملكة النباتية التي كانت تمثل أكثر من 10% من الصادرات الوطنية، سببها الرئيسي ما تشهده دول الجوار من عدم استقرار سياسي، واضطرابات ونزاعات عسكرية حيث تعاني دول الجوار من أوضاع سياسية وأمنية سيئة، خاصة العراق وسوريا، اللتين كانتا أسواقاً لصادرات المملكة، خاصة الزراعية منها، لكن مع إغلاق الحدود تراجعت الصادرات إلى مستويات متدنية، وفق



وزارة الزراعة، ولا يمكن تحميل جائحة كورونا الأوضاع السيئة التي مر بها القطاع الزراعي وخصوصا في تراجع نسبة مساهمته في الصادرات الوطنية.

فرص تحسين أداء القطاع الزراعي :-

في الحقيقة أن القطاع الزراعي حقق معدلات نمو متزايدة في الفترة الممتدة من العام 2014-2019 وبالرغم من كل الظروف والمخاطر الخارجية التي أثرت عليه، فقد حقق القطاع نمو بمقدار 49% عن الفترة ذاتها، حيث كان يساهم بالناتج المحلي الإجمالي بواقع 1.18 مليار د.أ وبواقع 4.6% لينمو إلى 1.77 مليار د.أ وبواقع 5.7% عن العام 2019، وبالنظر لتلك المؤشرات نستخلص أن القطاع الزراعي يتمتع بمرتكزات صلبة تمكّنه من الاستمرار في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وبالتالي ارتفاع مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تعزيز مقومات القطاع الزراعي من خلال :-

1- تشجيع الاستثمار:- من المتوقع نتيجة للظروف الراهنة وارتفاع الطلب أن يحظى القطاع الزراعي أكثر من القطاعات الأخرى باهتمام المستثمرين، في ظل تعطل قطاعات السياحة والخدمات ولو بشكل جزئي عن العمل لفترات قد تطول، وعليه فإن إعفاء الإستثمارات والأنشطة الزراعية وما يرتبط بها من ضريبي الدخل والمبيعات واستقرار التشريعات ذات العلاقة أمر محدد لجدوى المشاريع على المدى المتوسط والبعيد.

2- تفعيل نظام التتبع وسلاسل التوريد :- فمن غير الممكن استمرار المنتجات الزراعية الطازجة من الخضار والفاكهة غير خاضعة حتى اليوم لنظام تتبع الزامي يحدد مصدر المنتج ويضبط معايير صحة وسلامة الغذاء، حيث يسهم وضع نظام لتتبع المنتجات الزراعية في تطوير نظم البيع في الأسواق المركزية، وخلق قواعد بيانات دقيقة تربط الإنتاج بالطلب، ويتيح تتبع المنتج من المزرعة إلى المستهلك وبالعكس، ويعزز دور



الجهات الرقابية في تطبيق المواصفات القياسية وضمان معايير صحة وسلامة الغذاء. حيث يمكن أن يكون النظام رقمياً على صورة QR وبما يسهل العمليات ويرفع كفاءة سلاسل التوريد.

3- تطبيق المواصفات القياسية:- من المتوقع أن يعود تطبيق القواعد الفنية والمواصفات القياسية المختلفة على المنتجات الزراعية بالنفع على جميع أفراد السلسلة، بحيث تتوفر منتجات متفاوتة الأسعار والجودة، ويتمكن الباعة من اعتماد نظام البيع بالوزن عوضاً عن البيع بالصندوق، ويتيح التطبيق التدريجي لنظام البيع بالعبوات المسترجعة (الأقل كلفة اقتصادياً وبيئياً وصحياً) وكل ذلك سيرفع العائد على المنتجات التي تصدر إلى الخارج، كما سيوفر فرص عمل جديدة في مجال تعبئة وتدرج المنتجات، وينسحب على تقليل الهدر والفقد، وتحسين مستوى الأمن الغذائي.

4- تعزيز التجمعات الزراعية :- إن تحفيز المنتجين على تنظيم أنفسهم من خلال التجمعات الإنتاجية كالتعاونيات أو الاتحادات النوعية مع توفير حوافز ضريبية وتمويلية مناسبة سيعزز الجهود الرامية إلى تنظيم الإنتاج، وسيخلق قواعد بيانات تفصيلية في مختلف القطاعات الزراعية، كما سيشجع الفرصة لصغار المنتجين من التطور ومواكبة المستجدات ويسهل انتقال المعرفة، ويعزز من سلاسل الإنتاج والخدمات والعمالة والتسويق.

5- انشاء غرفة زراعة الأردن:- تقوم غرفة الزراعة بتوفير مظلة للقطاع أسوة بغرف الصناعة وغرف التجارة، وتضم الشركات والمستثمرين والمزارعين، والمصدرين، ومقدمي الخدمات، وتستطيع الغرفة المساهمة في تنظيم القطاع وتطوير عمليات البيع، والتصدير، ومنح الرخص وبما يتفق مع خصوصية الزراعة عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

خامساً :- فرص تحسين أداء الاقتصاد الأردني على مستوى التجارة الخارجية .

- 1- الاستفادة من تجربة جائحة كورونا وتأثيرها على التجارة الخارجية إيجابياً، حيث تم حماية المنتج المحلي من الإغراق وزيادة الاعتماد على الموارد الاقتصادية المحلية المتاحة .
- 2- المحافظة على التراجع الذي حدث للمستوردات الأردنية من الخارج من خلال قوانين وتشريعات تركز على استيراد السلع الضرورية والمواد الأولية والاستغناء عن السلع الرفاهية والكمالية قدر المستطاع، حيث أثبتت الجائحة أن الاقتصاد الأردني ليس بحاجة لهذا الكم من المستوردات التي تثقل كاهل الاقتصاد .
- 3- إعادة النظر في اتفاقيات التجارة الحرة بما يحسن أداء الميزان التجاري للجانب الأردني .
- 4- استغلال ارتفاع مستوى الثقة لدى المستهلك المحلي في الصناعة الوطنية ودعم الصناعة الوطنية بكافة الوسائل المتاحة وأهمها التقليل من تكاليف الطاقة .
- 5- إنشاء بيوت تصدير للصناعة المحلية لتجمع الشركات والمصانع الجاهزة للتصدير للخارج من خلال شركات متخصصة وبخاصة للسوق الأوروبية .
- 6- العمل على تسويق الصادرات الوطنية بصورة أكثر كفاءة وفعالية وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات خاصة الصناعية كونها تمثل أكثر من 85% من الصادرات الوطنية .
- 7- دعم القطاع الزراعي الذي يمتلك مستوى عالٍ من الكفاءة والفعالية والعمل على تذليل الصعوبات التي تواجه قطاع الزراعة .

في الختام ،،

نحن كمواطنين وكاقتصاديين ورجال أعمال وسياسيين في مركب واحد ولا بد أن تتكاتف جهودنا جميعاً للنهوض بهذا الوطن من جديد ، والفرصة أمامنا متاحة من الاعتماد على النفس وإفساح المجال لجيل الشباب للتقدم لاستلام دفة العمل . داعين الله أن نكون قد وفقنا في هذه الدراسة لتوضيح الصورة للاعتبار من الماضي وعلاج الحاضر والتخطيط للمستقبل .

" وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا
فَأَخَذْنَاَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ "

صدق الله العظيم